TRENDS GLOBAL
ترينـدز جلـوبـال

UK VIRTUAL OFFICE

العدد:
09

رؤى أنجلوفونية

Anglophone Visions

يونيو
2026

JUNE2026

فهرس

رؤى أنجلوفونية

العدد 9

ملف العدد
- بريطانيا أمام منتصف الطريق: ماذا بقي في رصيد ستارمر؟
  - مجلات عدة

علاقات دولية
- موقف بريطانيا من الحرب على إيران: دعم حذر وخوف من الانزلاق
  - مجلة بريتنز وورلد

علاقة بريطانيا والولايات المتحدة
- الردع النووي البريطاني رهينة الاعتماد على واشنطن
  - مجلة لندن بوك ريفيو

مكافحة التطرف
- صنّاع المحتوى في مواجهة الأيديولوجيات المتشددة
  - شبكة الأبحاث العالمية حول التطرف والتكنولوجيا

فجوة الأجيال والجرائم الرقمية
- مؤشرات الراديكالية في ألمانيا: تصاعد في التحديات الرقمية والمجتمعية
  - إصدار موترا

اقتصاد
- ستة إنذارات تهدد الاقتصاد البريطاني وتقلق المستثمرين
  - مجلة آي إف إيه

إدارة الأعمال
- هل الذكاء الاصطناعي موظف أم أداة؟
  - هارفارد بزنس ريفيو

الأمن الغذائي
- تداعيات حرب واشنطن وطهران تصل إلى موائد البريطانيين
  - مجلة ذا بيغ إيشو

علم الأعصاب
- أصوات لا نسمعها... لكنها تزرع الخوف في عقولنا
  - مجلة فرونتيرز

علوم
- حين تتحول الجينات إلى نغمات: الفن في خدمة الطب
  - مجلة ذا ساينتست

ANGLOPHONE VISIONS

مقدمة العدد

تبدو بريطانيا اليوم كأنها تتحرك وسط سلسلة متداخلة من الأزمات والتحولات الدولية، التي تعيد طرح أسئلة قديمة حول موقعها العالمي، وحدود قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. فالحرب بين الولايات المتحدة وإيران، وما رافقها من اضطراب سياسي واقتصادي واسع، أعادا إلى الواجهة هواجس بريطانية عميقة تتعلق بالعلاقة مع واشنطن، وإمكانية الانجرار إلى صراعات جديدة في الشرق الأوسط، خصوصًا في ظل حالة الترقب الحالية المرتبطة بتعثر المفاوضات، ومحاولات منع عودة التصعيد العسكري. وفي الوقت نفسه، لاتزال المملكة المتحدة تحاول استعادة توازنها الداخلي بعد سنوات "بريكست"، والاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أعقبته.

وفي الداخل البريطاني، تبدو الصورة بدورها أكثر تعقيدًا؛ فبعد سنوات الفوضى التي عاشتها الحكومات المحافظة المتعاقبة، جاءت حكومة حزب العمال، بقيادة كير ستارمر، واعدةً بإعادة الاستقرار والهدوء إلى الحياة السياسية البريطانية. غير أن الانتخابات المحلية الأخيرة أظهرت أن الناخب البريطاني لايزال قلقًا ومتقلبًا، وأن الرصيد السياسي للحكومة الجديدة ليس مستقرًّا كما كان يأمل قادتها. فالضغوط الاقتصادية، وأزمة المعيشة، وتراجع الثقة بالأحزاب التقليدية، وصعود القوى الشعبوية، كلها عوامل تجعل المشهد السياسي البريطاني أكثر هشاشة من أي وقت مضى.

من هنا، يأتي ملف العدد بعنوان «بريطانيا أمام منتصف الطريق: ماذا بقي في رصيد ستارمر؟»، ويستعرض قراءات وتحليلات عدد من المجلات البريطانية البارزة لنتائج الانتخابات المحلية، وما حملته من رسائل سياسية عميقة. فالملف لا يتوقف فقط عند أداء حزب العمال أو صعود نايجل فاراج وحزب "ريفورم يو كيه"، بل يحاول فهم التحولات الأوسع التي تضرب المجتمع البريطاني؛ من الانقسامات الجغرافية والثقافية، إلى أزمة الثقة بالأحزاب التقليدية، وصولًا إلى مستقبل النظام السياسي البريطاني نفسه في مرحلة ما بعد "بريكست".

ولا يقتصر القلق البريطاني اليوم على الداخل فقط، بل يمتد أيضًا إلى السياسة الخارجية وموقع لندن داخل التحولات الدولية المتسارعة. ففي هذا العدد، نتناول موقف بريطانيا من الحرب على إيران من خلال نقاش موسع شارك فيه عدد من الباحثين والدبلوماسيين والخبراء البريطانيين، حيث تظهر بوضوح معضلة لندن بين التزامها بتحالفها التقليدي مع واشنطن، وبين خوفها من الانجرار إلى مواجهة عسكرية جديدة، في ظل ذاكرة عراقية لاتزال حاضرة بقوة داخل المؤسسة السياسية البريطانية والرأي العام.

مقدمة العدد

كما نناقش في مادة أخرى العلاقة الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة من زاوية شديدة الحساسية تتعلق بالردع النووي البريطاني، عبر قراءة لمجلة «لندن بوك ريفيو»، تسلط الضوء على حجم الاعتماد الاستراتيجي والعسكري، الذي لايزال يربط لندن بواشنطن، وما يثيره ذلك من تساؤلات حول استقلال القرار البريطاني، وحدود القوة البريطانية، في عالم يشهد تحولات متسارعة في موازين القوى الدولية.

وفي سياق التحولات الاجتماعية والأمنية، يخصص العدد مساحة لملف مكافحة التطرف، حيث نتناول الدور المتزايد لصناع المحتوى والمؤثرين الرقميين في مواجهة الأيديولوجيات المتشددة، في وقت تتزايد فيه المخاوف الأوروبية من توسع التطرف داخل الفضاء الرقمي. كما نتوقف عند التجربة الألمانية في رصد مؤشرات الراديكالية الجديدة والتحديات المجتمعية والتكنولوجية المرتبطة بها.

أما اقتصاديًّا، فيرصد العدد مجموعة من الإشارات المقلقة التي تواجه الاقتصاد البريطاني؛ من تباطؤ النمو وارتفاع الضغوط المالية، إلى القلق المتزايد لدى المستثمرين بشأن مستقبل الأسواق البريطانية. كما يتناول العدد انعكاسات الحرب بين واشنطن وطهران على الأمن الغذائي البريطاني، وكيف بدأت التوترات الدولية تنعكس بصورة مباشرة على أسعار الغذاء وتكاليف المعيشة داخل المملكة المتحدة.

وفي خضم هذه التحولات السياسية والاقتصادية، يفتح العدد نافذة على الأسئلة التي يفرضها التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع. فمن الذكاء الاصطناعي وتحوله إلى عنصر فاعل داخل بيئات العمل، إلى أبحاث علم الأعصاب المرتبطة بالخوف والإدراك، وصولًا إلى محاولات توظيف الفن والموسيقى في فهم الأمراض والجينات، تتكشف ملامح عالم جديد يعيد رسم العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا والعلم.

إن المواد التي يضمها هذا العدد، رغم تنوعها، تتقاطع عند فكرة أساسية واحدة؛ هي أن بريطانيا، ومعها العالم الغربي، يدخلان مرحلة مختلفة، تتراجع فيها اليقينيات القديمة، وتتقدم أسئلة جديدة حول السياسة والاقتصاد والأمن والهوية، ومستقبل المجتمعات في عالم أكثر اضطرابًا وتعقيدًا من أي وقت مضى.

هيئة التحرير

مجلة رؤى أنجلوفونية

ملف العدد

بريطانيا أمام منتصف الطريق:
ماذا بقي في رصيد ستارمر ؟

لم تعد الانتخابات المحلية في بريطانيا تُقرأ بوصفها استحقاقات خدمية أو إدارية محدودة التأثير، بل تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى مرآة دقيقة للمزاج السياسي العام، ومؤشر مبكر على الاتجاهات التي قد تحسم الانتخابات العامة المقبلة. ولذلك لم يكن مفاجئًا أن تتحوّل انتخابات مايو 2026 إلى حدث سياسي وطني تجاوز حدود البلديات والمجالس المحلية ليصبح اختبارًا حقيقيًّا لحكومة حزب العمال بقيادة كير ستارمر بعد أقل من عامين على وصولها إلى السلطة.

النتائج لم تحمل صدمة واحدة، بل صدمات متزامنة عدّة. المحافظون واصلوا نزيفهم السياسي بعد سنوات من الفوضى والانقسامات التي أعقبت "بريكست"، لكن حزب العمال اكتشف بدوره أن الفوز في الانتخابات العامة لا يعني بالضرورة امتلاك قاعدة اجتماعية مستقرة، أو امتلاك رصيد شعبي طويل الأمد. أما الحدث الأبرز فكان التقدم اللافت لحزب "ريفورم يو كيه" بقيادة نايجل فاراج، الذي نجح في فرض نفسه لاعبًا رئيسيًّا داخل النقاش السياسي البريطاني.

غير أن ما لفت انتباه المجلات والمنصات البريطانية لم يكن فقط عدد المقاعد أو نسب التصويت، بل التحولات العميقة التي كشفتها الانتخابات في بنية المجتمع البريطاني نفسه. فبريطانيا تبدو اليوم أكثر انقسامًا جغرافيًّا وثقافيًّا وطبقيًّا من أي وقت مضى. الولاءات الحزبية القديمة تتآكل بسرعة، والانقسام التقليدي بين اليمين واليسار لم يعد كافيًا لفهم سلوك الناخبين، فيما تتصاعد قضايا الهوية والهجرة وأزمة المعيشة إلى صدارة المشهد.

كما كشفت الانتخابات عن أزمة ثقة متزايدة بالمؤسسة السياسية التقليدية. فجزء كبير من الناخبين لم يعد يرى في الأحزاب الكبرى أدوات قادرة على تحسين حياته اليومية، أو التعبير عن قلقه الثقافي والاجتماعي. وفي هذا المناخ، تتزايد جاذبية الأحزاب الشعبوية والخطابات الاحتجاجية التي تقدم نفسها بوصفها بديلًا عن "النخب السياسية في لندن".

لكن المجلات البريطانية لم تتفق على تفسير واحد لما حدث. بعض القراءات ركزت على حدود الصعود الشعبوي، وإمكانات النظام البريطاني في احتواء الغضب السياسي، بينما اعتبرت قراءات أخرى أن البلاد تدخل بالفعل مرحلة إعادة تشكيل عميقة قد تنهي النموذج الحزبي الذي حكم بريطانيا لعقود.

فـ«ذي إيكونوميست» تعاملت مع الانتخابات بوصفها اختبارًا لحدود الشعبوية الاقتصادية والسياسية، بينما رأت «بروسبكت» أن ما يجري يعكس انقسامًا جغرافيًّا وثقافيًّا متزايدًا داخل المجتمع البريطاني. أما «ذا سبيكتيتور» فانشغلت بالسؤال المتعلق بمستقبل اليمين البريطاني بعد اهتزاز المحافظين، في حين ركزت «نيو ستيتسمان» على أزمة حكومة العمال نفسها. ومن جهتها، قرأت «أنهيرد» المشهد باعتباره تمرّدًا ثقافيًّا على النخبة الليبرالية، بينما ذهبت «إل إس إي» نحو تحليل سلوك الناخبين، وتفكك الولاءات الحزبية التقليدية.

هذا الملف لا يحاول تلخيص ما كتبته هذه المجلات فقط، بل يستعرض الكيفية التي تنظر بها مدارس فكرية وسياسية مختلفة إلى بريطانيا وهي تقف عند "منتصف الطريق": بين إرث البريكست، وصعود الشعبوية، وتراجع الثقة بالأحزاب التقليدية، ومحاولة حكومة ستارمر إثبات أنها أكثر من مجرد مرحلة انتقالية بعد المحافظين.

ذي إيكونوميست: الاقتصاد وحدود الشعبوية

01

تعاملت مجلة «ذي إيكونوميست» مع الانتخابات المحلية الأخيرة من زاوية مختلفة عن كثير من المنصات البريطانية الأخرى. فالمجلة لم تنظر إلى صعود نايجل فاراج وحزب "ريفورم يو كيه" باعتباره مجرّد تمرّد ثقافي، أو موجة غضب سياسي، بل بوصفه انعكاسًا لأزمة اقتصادية طويلة الأمد تعيشها بريطانيا منذ سنوات.

The Economist

وبحسب المجلة، فإن الأداء القوي الذي حققه "ريفورم" لا يعني بالضرورة أن البلاد تتجه فورًا نحو سيطرة شعبوية، لكنه يعكس تراجع الثقة بقدرة الأحزاب التقليدية على إدارة الاقتصاد، وتحسين مستويات المعيشة.

وترى «ذي إيكونوميست» أن المشكلة الأساسية تكمن في أن بريطانيا لم تَستَعِدْ حتى الآن توازنها الاقتصادي بعد "بريكست". فالنمو الاقتصادي بقي ضعيفًا مقارنة بفترات سابقة، والإنتاجية البريطانية ما تزال تعاني من ركود مزمن منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، بينما ازدادت الضغوط على الخدمات العامة، والمالية الحكومية.

المجلة أشارت إلى أن المزاج الانتخابي الحالي لا يمكن فهمه من دون العودة إلى سنوات طويلة من التباطؤ الاقتصادي وتراجع الثقة بفكرة "التقدم المستمر" التي شكلت جزءًا أساسيًّا من العقد الاجتماعي البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية.

فالكثير من البريطانيين، وخصوصًا خارج لندن والجنوب الشرقي، يشعرون بأن الاقتصاد لم يعد يوفر لهم فرص الصعود الاجتماعي التي كانت متاحة للأجيال السابقة. فالأجور الحقيقية بقيت شبه راكدة، وأسعار السكن ارتفعت بصورة حادّة، فيما أصبحت الخدمات العامة مثل القطاع الصحي والنقل أكثر ضغطًا وأقلّ كفاءة.

وترى المجلة أن هذه البيئة تخلق أرضية خصبة للخطابات الشعبوية، لأن الناخب الذي يشعر بأن الاقتصاد لا يعمل لصالحه يصبح أكثر استعدادًا لتجربة خيارات سياسية احتجاجية.

لكن «ذي إيكونوميست» شددت في الوقت نفسه على أن صعود "ريفورم" لا يعني بالضرورة أن بريطانيا تدخل مرحلة هيمنة يمينية شعبوية على الطريقة الأمريكية أو الأوروبية القارية. فالنظام الانتخابي البريطاني، القائم على الدوائر الفردية، ما يزال يمنح أفضلية واضحة للأحزاب الكبرى ويصعّب على الأحزاب الصاعدة تحويل نسب التصويت إلى حضور برلماني واسع.

كما أشارت المجلة إلى أن الانتخابات المحلية بطبيعتها تختلف عن الانتخابات العامة، لأن الناخبين يستخدمونها كثيرًا وسيلة للتعبير عن الغضب أو معاقبة الحكومات، من دون أن يعني ذلك دائمًا استعدادهم لتسليم السلطة إلى قوى احتجاجية.

وفي هذا السياق، اعتبرت المجلة أن حزب المحافظين كان الخاسر الأكبر من الانتخابات، لأنه فقد جزءًا مهمًّا من قاعدته الانتخابية لصالح "ريفورم". فبعد سنوات من الحديث عن "استعادة السيطرة" عقب البريكست، يشعر كثير من الناخبين المحافظين بأن الحزب فشل في تحقيق وعوده المتعلقة بالهجرة والنمو الاقتصادي وتحسين الخدمات.

كما رأت «ذي إيكونوميست» أن فاراج نجح في إعادة صياغة الخطاب الشعبوي البريطاني. ففي مرحلة البريكست كان التركيز موجّهًا أساسًا نحو بروكسل والسيادة الوطنية، أما اليوم فقد توسّع الخطاب ليشمل أزمة المعيشة والضرائب، والخدمات العامة، والقلق من التغيرات الديمغرافية.

وترى المجلة أن هذا التحول منح "ريفورم" قدرة أكبر على استقطاب ناخبين لا يجمعهم موقف أيديولوجي موحّد، بل شعور عام بأن الدولة لم تعد قادرة على حماية مستوى معيشتهم، أو الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

أما بالنسبة لحكومة كير ستارمر، فقد اعتبرت المجلة أن الانتخابات كشفت حدود الاستراتيجية التي اعتمدها العمال منذ وصولهم إلى الحكم. فالحزب قدّم نفسه باعتباره قوّة مسؤولة ماليًّا وأكثر هدوءًا وكفاءة من المحافظين، لكن هذا لا يكفي بالضرورة للحفاظ على التأييد الشعبي في ظل استمرار الضغوط الاقتصادية.

المجلة لفتت إلى أن حكومة العمال تبدو حتى الآن حذرة إلى درجة مفرطة في الإنفاق والإصلاحات الكبرى، خوفًا من فقدان ثقة الأسواق، أو إعادة إنتاج صورة الحزب بوصفه قوة غير منضبطة ماليًّا.

لكن هذه المقاربة، بحسب المجلة، قد تجعل الحكومة تبدو بلا مشروع اقتصادي واضح، خصوصًا بالنسبة للناخبين الذين كانوا ينتظرون تحوّلًا ملموسًا بعد سنوات من التراجع الاقتصادي.

كما ناقشت المجلة أزمة الضرائب والإنفاق العام في بريطانيا، مشيرة إلى أن البلاد تعيش مفارقة معقدة: الضرائب وصلت إلى مستويات مرتفعة تاريخيًّا، كما أن كثيرًا من المواطنين يشعرون في الوقت نفسه بأن جودة الخدمات العامة تتراجع.

وترى «ذي إيكونوميست» أن هذه المفارقة تغذي الشعور بفقدان الكفاءة داخل الدولة البريطانية، وهو ما ينعكس سياسيًّا في تزايد الغضب تجاه الأحزاب التقليدية.

وفي النهاية، خلصت المجلة إلى أن الانتخابات المحلية لم تكن مجرد نجاح انتخابي لفاراج، بل تعبيرًا عن أزمة أعمق تتعلق بقدرة النموذج الاقتصادي البريطاني الحالي على توفير الاستقرار والثقة والفرص. فالمشكلة الأساسية، بحسب المجلة، ليست فقط في صعود الشعبوية، بل في تآكل الإيمان بأن الاقتصاد البريطاني ما يزال قادرًا على العمل بالطريقة التي اعتادها البريطانيون لعقود طويلة.

بروسبكت: بريطانيا المنقسمة بين لندن والأطراف

02

قدمت مجلة «بروسبكت» قراءة اجتماعية وثقافية للانتخابات، مركزة على الانقسام المتزايد بين المدن المزدهرة والمناطق التي تشعر بالتهميش الاقتصادي والثقافي. فبحسب المجلة، لم تعد السياسة البريطانية تُفهم فقط عبر اليمين واليسار، بل عبر فجوة متنامية بين بريطانيا الحضرية المتصلة بالعولمة، وبريطانيا الطرفية التي تشعر بأنها خرجت من أولويات الدولة والنخب. ورأت «بروسبكت» أن نتائج الانتخابات أظهرت بوضوح اتساع الفجوة بين لندن والمدن الكبرى من جهة، وبين البلدات الصناعية والمناطق الساحلية والريفية من جهة أخرى.

Prospect

في المدن الكبرى، ما تزال قطاعات واسعة تميل إلى الليبرالية الثقافية والسياسات البيئية والانفتاح الاجتماعي، بينما يتصاعد في المناطق الأخرى شعور بالغضب من الهجرة، وتراجع الخدمات وتركز الثروة والفرص في العاصمة والجنوب الشرقي.

كما ركزت المجلة على التحولات الطبقية داخل التصويت البريطاني. فحزب العمال لم يعد يمثل الطبقة العاملة الصناعية التقليدية كما كان في السابق، بل أصبح يعتمد بصورة أكبر على الطبقات المهنية المتعلمة، وسكان المدن، والناخبين الشباب.

وفي المقابل، بدأت أجزاء من الطبقة العاملة التقليدية تنجذب إلى الخطاب الشعبوي الذي يركز على الهوية والهجرة والسيادة الوطنية.

وترى المجلة أن هذه التحولات تجعل موقع حكومة ستارمر هشًّا بطبيعته، لأنها تحاول الجمع بين قواعد انتخابية تحمل أولويات متناقضة.

فالناخب الليبرالي في لندن يطالب بسياسات تقدمية في المناخ والهجرة والحقوق الاجتماعية، بينما يشعر ناخبون في البلدات الصناعية بأن قضاياهم المتعلقة بالأجور والخدمات والهوية الوطنية لا تجد تمثيلًا كافيًا.

كما تناولت «بروسبكت» العلاقة بين أزمة السكن والتحولات السياسية. فالأجيال الشابة في المدن الكبرى تواجه صعوبة متزايدة في شراء المنازل، أو تحمل الإيجارات، فيما تشعر مناطق أخرى بأن الدولة تستثمر في لندن أكثر من أي مكان آخر.

وترى المجلة أن هذه الفجوات خلقت شعورًا متزايدًا بأن بريطانيا لم تعد مجتمعًا سياسيًّا متماسكًا، بل مجموعة من "الدويلات" المختلفة التي تتحرك وفق أولويات متناقضة.

وفي هذا السياق، يصبح صعود "ريفورم يو كيه" جزءًا من أزمة تمثيل أوسع، وليس مجرّد احتجاج على حكومة أو زعيم. وخلصت «بروسبكت» إلى أن التحدي الحقيقي أمام حكومة العمال لا يتعلق فقط بتحسين الاقتصاد، بل بإعادة بناء شعور وطني مشترك داخل بلد بات أكثر انقسامًا جغرافيًّا وثقافيًّا من أي وقت مضى.

ذا سبيكتيتور: من يرث المحافظين؟

03

ركزت مجلة «ذا سبيكتيتور» على السؤال الذي يهيمن على معسكر اليمين البريطاني بعد الانتخابات: هل دخل حزب المحافظين مرحلة أفول تاريخي؟. المجلة رأت أن أزمة المحافظين لم تعد مجرد مشكلة قيادة أو شعبية، بل أزمة هوية كاملة تتعلق بما يعنيه أن يكون الحزب "محافظًا" بعد البريكست. فبحسب المجلة، نجح المحافظون خلال سنوات الخروج من الاتحاد الأوروبي في توحيد أجنحتهم المتناقضة تحت شعار "استعادة السيادة"، لكن هذه الوحدة بدأت تتفكك بعد انتهاء معركة البريكست.

THE SPECTATOR

فالحزب يضمّ من جهة تيارًا اقتصاديًّا ليبراليًّا قريبًا من المؤسسات المالية والأعمال، ومن جهة أخرى قاعدة انتخابية أكثر ميلًا إلى المحافظة الثقافية، والتشدّد في قضايا الهجرة والهوية.

وترى «ذا سبيكتيتور» أن "ريفورم يو كيه" نجح في احتلال المساحة التي تركها المحافظون فارغة، خصوصًا بين الناخبين الذين يشعرون بأن الحزب تخلّى عن وعوده المتعلقة بالحدود والسيادة الوطنية.

كما اعتبرت المجلة أن فاراج أعاد تعريف الخطاب اليميني البريطاني، بحيث لم تعد الضرائب أو السوق الحرة القضايا المركزية، بل الهوية والانتماء والهجرة.

وبحسب المجلة، فإن كثيرًا من الناخبين الذين انتقلوا إلى "ريفورم" لا يطالبون ببرنامج اقتصادي جذري، بل يبحثون عن قوة سياسية تبدو أكثر صراحة في الحديث عن التغيرات الثقافية والديموغرافية التي تشهدها البلاد.

المجلة رأت أيضًا أن المحافظين يواجهون مشكلة عميقة تتعلق بفقدان الثقة. فبعد سنوات من الحكم، لم يعد جزء كبير من الناخبين يُصدق أن الحزب قادر على تنفيذ وعوده أو إعادة الاستقرار.

وفي المقابل، حذرت المجلة من الاعتقاد بأن "ريفورم" بات جاهزًا للحكم. فالحزب ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على شخصية فاراج، وعلى الغضب الشعبي، ولم يختبر بعد في قضايا الإدارة والسياسات العامة.

لكن «ذا سبيكتيتور» اعتبرت أن مجرد قدرة "ريفورم" على تهديد المحافظين تعني أن اليمين البريطاني يدخل مرحلة إعادة تشكيل قد تستمر سنوات.

وخلصت المجلة إلى أن الانتخابات المحلية لم تكن فقط اختبارًا لحكومة العمال، بل بداية معركة داخل معسكر اليمين نفسه حول من يملك حقّ تمثيل "بريطانيا المحافظة" في مرحلة ما بعد البريكست.

نيو ستيتسمان: أزمة الحكم داخل حزب العمال

04

ركزت مجلة «نيو ستيتسمان» على التحديات الداخلية التي تواجه حكومة كير ستارمر، معتبرة أن الانتخابات المحلية كشفت أزمة حكم أكثر منها أزمة شعبية عابرة.

فبحسب المجلة، وصل العمال إلى السلطة مستفيدين من انهيار المحافظين أكثر من اعتمادهم على موجة حماس واسعة تجاه مشروع سياسي جديد. ولهذا السبب، بدأت خيبة الأمل تظهر بسرعة أكبر مما كان متوقعًا، خصوصًا مع استمرار أزمة المعيشة وتباطؤ التحسن الاقتصادي.

NEW STATESMAN

المجلة رأت أن ستارمر اختار منذ توليه قيادة الحزب استراتيجية تقوم على "إزالة الخوف" من حزب العمال داخل الطبقة الوسطى والأسواق والمؤسسات الاقتصادية. فبعد سنوات من الجدل والانقسامات في عهد جيريمي كوربن، حاول ستارمر تقديم الحزب بوصفه قوة معتدلة ومنضبطة وقادرة على الحكم.

وبحسب «نيو ستيتسمان»، نجحت هذه الاستراتيجية انتخابيًّا، لكنها خلقت مشكلة سياسية جديدة بعد الوصول إلى السلطة. فالحكومة تبدو اليوم، في نظر كثير من الناخبين، إدارية أكثر من عدّها صاحبة مشروع تحوّلي واضح.

المجلة أشارت إلى أن جزءًا من أزمة حكومة العمال يعود إلى طبيعة اللحظة البريطانية نفسها. فالبلاد تعاني من ضغوط اقتصادية مزمنة، وخدمات عامة مرهقة، وبنية تحتية متعثرة، فيما تملك الحكومة هامشًا ماليًّا محدودًا للغاية.

وفي مثل هذه الظروف، يصبح من الصعب على أي حكومة تحقيق تغيير سريع أو ملموس، حتى لو كانت تمتلك أغلبية سياسية قوية.

لكن «نيو ستيتسمان» رأت أيضًا أن المشكلة ليست اقتصادية فقط، بل سياسية وفكرية. فالحكومة ما تزال مترددة بين اتجاهين داخل حزب العمال: اتجاه يريد الحفاظ على صورة الاعتدال والانضباط المالي، واتجاه آخر يطالب بسياسات أكثر جرأة في الاستثمار العام والعدالة الاجتماعية.

وترى المجلة أن هذا التردد يجعل الحكومة تبدو أحيانًا وكأنها تحاول تفادي الأخطاء أكثر مما تحاول قيادة مشروع سياسي واضح.

كما ركزت المجلة على العلاقة المعقدة بين ستارمر وقاعدة الحزب التقليدية. فجزء من الناخبين التقدميين يشعر بخيبة أمل من تخلّي الحكومة عن بعض الوعود الإصلاحية الطموحة، بينما يشعر ناخبون آخرون في المناطق المحافظة اجتماعيًّا بأن العمال ما يزالون بعيدين عن أولوياتهم الثقافية والمعيشية.

وبحسب المجلة، فإن هذا التناقض يعكس طبيعة التحالف الانتخابي الذي أوصل العمال إلى السلطة. فالحزب يعتمد اليوم على مزيج من الطبقات المهنية المتعلمة في المدن، والناخبين المعتدلين، وأجزاء من الطبقة العاملة السابقة، وهي فئات لا تشترك دائمًا في الأولويات نفسها.

المجلة قارنت وضع ستارمر بتجارب سابقة داخل حزب العمال، مشيرة إلى أن حكومات الحزب غالبًا ما واجهت معضلة الجمع بين الطموح الاجتماعي والقيود الاقتصادية. لكنها لفتت أيضًا إلى أن الوضع الحالي أكثر تعقيدًا بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي، وارتفاع الدين العام، وتداعيات البريكست.

كما رأت «نيو ستيتسمان» أن الانتخابات المحلية كشفت مشكلة تتعلق بالحماسة السياسية نفسها. فالكثير من الناخبين الذين صوتوا للعمال فعلوا ذلك لإخراج المحافظين من السلطة، لا لأنهم يشعرون بارتباط عاطفي أو أيديولوجي قوي بمشروع ستارمر.

وهذا يعني، بحسب المجلة، أن الحكومة تحتاج إلى أكثر من مجرد "الإدارة الكفؤة" للحفاظ على رصيدها السياسي.

المجلة أشارت أيضًا إلى أن ستارمر يواجه معضلة تتعلق بالقيادة السياسية في عصر الاستقطاب. فبينما اختار تقديم نفسه بوصفه زعيمًا هادئًا وعقلانيًّا، تتجه السياسة البريطانية نحو بيئة أكثر انفعالًا وشعبوية، حيث تحظى الخطابات الحادّة باهتمام إعلامي وشعبي أكبر.

وترى المجلة أن التحدي الحقيقي أمام الحكومة يتمثل في قدرتها على بناء سردية سياسية مقنعة تربط بين الاستقرار والإصلاح، بدلًا من الاكتفاء بتقديم نفسها بوصفها بديلًا أقلّ فوضوية من المحافظين.

وفي النهاية، خلصت «نيو ستيتسمان» إلى أن الانتخابات المحلية لم تكن مجرد انتكاسة عابرة للعمال، بل هي إنذار مبكر بأن مرحلة ما بعد المحافظين قد لا تكون مستقرة أو مضمونة كما تصوّر بعضهم. فالحكومة ما تزال تبحث عن هويتها السياسية الحقيقية، وعن الطريقة التي يمكن من خلالها تحويل الفوز الانتخابي إلى مشروع حكم طويل الأمد.

ذا كريتيك: أزمة الدولة البريطانية

05

قدمت مجلة «ذا كريتيك» قراءة مختلفة ركزت على الأزمة البنيوية التي تواجه الدولة البريطانية نفسها، لا مجرد أزمة حكومة أو انتخابات.

فبحسب المجلة، تكشف الانتخابات المحلية عن حجم التناقض بين توقعات الناخبين، وقدرة الدولة الفعلية على تقديم الخدمات، وتحقيق النمو الاقتصادي.

وترى «ذا كريتيك» أن بريطانيا تعيش منذ سنوات أزمة إنتاجية مزمنة، وارتفاعًا في الإنفاق العام، وضغطًا متزايدًا على الخدمات، في وقت باتت فيه الحكومات أقلّ قدرة على تمويل الوعود السياسية التقليدية.

THE CRITIC

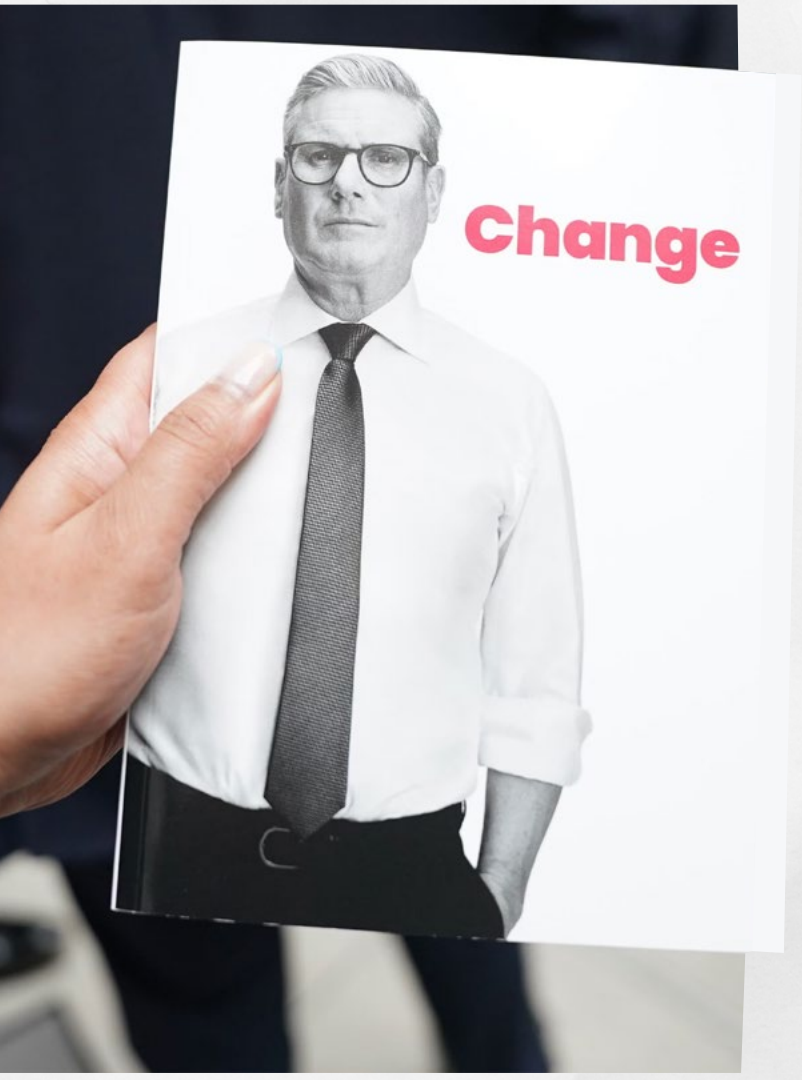

ولهذا السبب، تعتبر المجلة أن حكومة العمال تواجه معضلة شبه مستحيلة: فهي مطالبة بتحسين الخدمات العامة، وزيادة الاستثمار الاجتماعي، لكنها مقيدة في الوقت نفسه بعجز مالي، وضغوط اقتصادية كبيرة.

كما ركزت المجلة على أن جزءًا من أزمة العمال يعود إلى محاولتهم الجمع بين خطابين متناقضين: خطاب الانضباط المالي الموجه للأسواق والطبقة الوسطى، وخطاب العدالة الاجتماعية الموجه لقاعدتهم التقليدية.

وبحسب «ذا كريتيك»، فإن هذه المعضلة لا تخصّ العمال وحدهم، بل تعكس أزمة أوسع داخل النموذج البريطاني نفسه.

المجلة انتقدت أيضًا ما وصفته بهروب الطبقة السياسية من مواجهة المشكلات الهيكلية الحقيقية، مثل ضعف الإنتاجية، وتراجع الاستثمار والبنية التحتية، مقابل التركيز المستمر على معارك رمزية أو ثقافية.

وترى المجلة أن الناخبين لم يعودوا يقتنعون بخطاب "الإدارة الهادئة"، لأنهم يشعرون بأن الدولة نفسها لم تعد قادرة على تحقيق ما كانت تعد به سابقًا.

وفي النهاية، خلصت «ذا كريتيك» إلى أن الانتخابات المحلية كشفت أزمة ثقة أعمق من مجرّد شعبية حكومة، وهي أزمة تتعلق بقدرة الدولة البريطانية الحديثة على الاستمرار في أداء وظائفها التقليدية وسط ضغوط اقتصادية واجتماعية متزايدة.

أنهيرد: التمرد الثقافي على النخبة الليبرالية

06

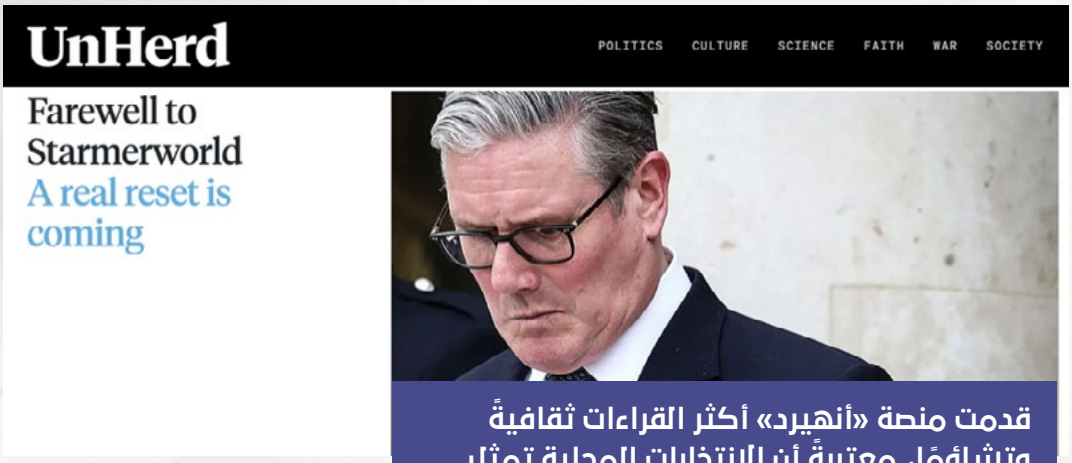

قدمت منصة «أنهيرد» أكثر القراءات ثقافيةً وتشاؤمًا، معتبرةً أن الانتخابات المحلية تمثل تمرّدًا متصاعدًا ضدّ النموذج الليبرالي الذي هيمن على بريطانيا منذ التسعينيات.

UnHerd

المنصة رأت أن كير ستارمر بنى مشروعه السياسي على فكرة أن البريطانيين تعبوا من الصراعات، ويريدون فقط حكومة عقلانية تُعيد الاستقرار.

لكن الانتخابات، بحسب «أنهيرد»، أظهرت أن الأزمة أعمق من مجرد حاجة إلى "إدارة أفضل".

فالكثير من الناخبين يشعرون بأن النخب السياسية والثقافية في لندن لم تعد تمثلهم، أو تفهم مخاوفهم المتعلقة بالهوية والهجرة والتغيرات الاجتماعية.

كما اعتبرت المنصة أن حكومة العمال تبدو وكأنها تدير الأزمات بدل أن تقدّم رؤية واضحة لمستقبل البلاد.

وبحسب «أنهيرد»، فإن خطاب ستارمر المرتكز على الكفاءة والاعتدال لم يعد كافيًا في مجتمع يعيش حالة قلق ثقافي عميق.

فالناخبون الذين ينتقلون إلى "ريفورم" لا يتحركون فقط بدافع الاقتصاد، بل أيضًا بدافع الشعور بأن بريطانيا تتغير بسرعة من دون أن يكون لهم رأي في هذا التغيير.

كما ركزت المنصة على أن جزءًا من الأزمة الحالية يتعلق بانهيار الثقة بالنموذج الليبرالي الذي ربط التقدم بالانفتاح والعولمة والتعددية الثقافية.

وترى «أنهيرد» أن كثيرًا من البريطانيين لم يعودوا مقتنعين بأن هذا النموذج يعمل لصالحهم، وهو ما يُفسر تصاعد الخطابات الشعبوية والقومية.

وفي النهاية، اعتبرت المنصة أن الانتخابات المحلية مثلت لحظة تشكك عميق في "الستارمرية" نفسها، أي السياسة القائمة على الإدارة التكنوقراطية والاعتدال البيروقراطي من دون مشروع ثقافي أو وطني واضح.

ريأكشن: نهاية النظام الحزبي القديم

07

ركز موقع «ريأكشن» على فكرة أن بريطانيا تدخل مرحلة تفكك للنظام الحزبي الذي حكمها لعقود فبحسب الموقع، لم تعد الأحزاب الكبرى قادرة على الاحتفاظ بقواعد انتخابية مستقرة كما كان الحال سابقًا. الناخب البريطاني بات أكثر ميلًا إلى التصويت العقابي والانتقال السريع بين الأحزاب، فيما أصبحت القضايا المتعلقة بالهوية والهجرة والثقة بالمؤسسات أكثر تأثيرًا من الانقسامات التقليدية بين اليمين واليسار.

REACTION
A NEWSLETTER FOR THE CENTRE RIGHT

كما رأى الموقع أن صعود "ريفورم" يعكس أزمة أعمق تتعلق بفقدان الثقة بالمؤسسة السياسية كلها، وليس بالمحافظين أو العمال فقط.

وأشار موقع «ريأكشن» إلى أن حكومة العمال دخلت الانتخابات معتقدة أن ضعف المحافظين سيمنحها هامشًا واسعًا، لكنها اكتشفت أن الناخبين بدؤوا أيضًا بمحاسبتها بسرعة.

الموقع اعتبر أن ستارمر وصل إلى الحكم بوصفه "الخيار الأقل سوءًا"، لكنه لم ينجح بعد في خلق شعور بوجود مشروع وطني جديد.

وفي النهاية، خلص «ريأكشن» إلى أن السياسة البريطانية تتجه نحو مرحلة أكثر تقلبًا، حيث يصبح من الصعب على أي حزب تحقيق هيمنة مستقرة أو الاحتفاظ بولاء انتخابي طويل الأمد.

إل إس إي: الناخب البريطاني الجديد

08

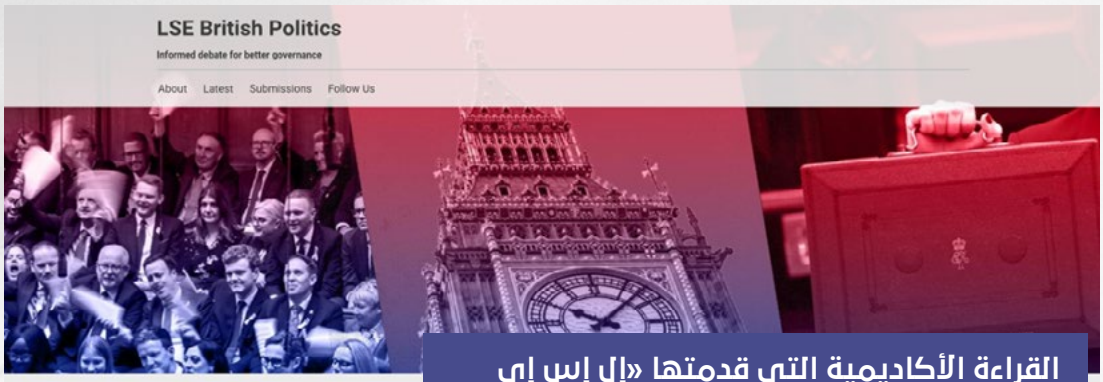

القراءة الأكاديمية التي قدمتها «إل إس إي بوليتيكس أند بوليسي» ركزت على التحولات التي أصابت سلوك الناخب البريطاني نفسه.

LSE Politics and Policy
London School of Economics and Political Science

فبحسب الباحث جون كيرتس، لم يعد التصويت في بريطانيا قائمًا على الولاءات الحزبية التقليدية التي كانت تستمر لأجيال، بل أصبح أكثر تقلبًا وارتباطًا بالقضايا اليومية والمزاج السياسي العام.

وأشار التحليل إلى أن جزءًا كبيرًا من الناخبين الذين منحوا العمال الفوز في الانتخابات العامة لم يتحولوا إلى قاعدة مخلصة للحزب، بل ما يزالون مستعدين لتغيير موقفهم بسرعة إذا لم يشعروا بتحسن ملموس في الاقتصاد والخدمات.

كما رأت «إل إس إي» أن صعود "ريفورم" يعكس تغيرًا في أنماط التصويت أكثر من عدّه مجرّد ظاهرة مرتبطة بفاراج.

فالناخب البريطاني أصبح أقلّ التزامًا حزبيًّا وأكثر استعدادًا لتجربة خيارات جديدة، وهو ما يجعل السياسة البريطانية أقل قابلية للتنبؤ.

كما تناول التحليل التحولات الديمغرافية وتأثيرها على السياسة، بما في ذلك الفجوة المتزايدة بين الأجيال، والتغيرات التعليمية، واتساع الانقسام بين المدن والمناطق الطرفية.

وترى «إل إس إي» أن هذه التغيرات تجعل مهمة أي حكومة أكثر صعوبة، لأن التحالفات الانتخابية أصبحت أكثر هشاشة وتقلبًا.

وفي النهاية، خلص التحليل إلى أن الانتخابات المحلية الأخيرة ربما كانت مؤشّرًا على بداية مرحلة سياسية جديدة، لا تعود فيها الأحزاب الكبرى قادرة على الاعتماد على قواعد ثابتة أو ولاءات طويلة الأمد.

بريطانيا القلقة وحكومة منتصف الطريق

تكشف القراءات المختلفة للمجلات والمنصات البريطانية أن الانتخابات المحلية الأخيرة لم تكن مجرد محطة انتخابية عابرة، بل لحظة كشفت هشاشة التوازنات السياسية والاجتماعية التي تقوم عليها بريطانيا المعاصرة.

فحكومة كير ستارمر، التي وصلت إلى السلطة بوعد إعادة الاستقرار بعد سنوات الفوضى، تجد نفسها اليوم أمام مجتمع أكثر غضبًا وتشظّيًا وأقل ثقة بالمؤسسة السياسية التقليدية.

كما أظهرت الانتخابات أن أزمة بريطانيا الحالية ليست أزمة حزب واحد فقط، بل أزمة نموذج كامل تشكل بعد البريكست، ولم يستقر بعد.

فالمحافظون يعانون أزمة هوية، والعمال يواجهون أزمة حكم، بينما يواصل "ريفورم يو كيه" استثمار الغضب الشعبي والقلق الثقافي والاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، تتعمق الانقسامات الجغرافية والطبقية والثقافية، وتتآكل الولاءات الحزبية القديمة، فيما يبدو الناخب البريطاني أكثر استعدادًا للتصويت العقابي والانتقال بين الأحزاب.

وبينما تختلف المجلات البريطانية في تفسير ما يجري، فإنها تكاد تتفق على نقطة أساسية: بريطانيا دخلت مرحلة سياسية جديدة أكثر تقلبًا وأقلّ استقرارًا من العقود السابقة.

وفي هذا السياق، تبدو حكومة ستارمر بالفعل عند "منتصف الطريق": لا هي فقدت السلطة أو الرصيد بالكامل، ولا نجحت حتى الآن في إقناع البريطانيين بأنها تحمل مشروعًا قادرًا على إعادة بناء الثقة والاستقرار في بلد يتغير بسرعة، ويعيش قلقًا سياسيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا متزايدًا.

موقف بريطانيا من الحرب على إيران: دعم حذر وخوف من الانزلاق

01

يرى عدد من الباحثين البريطانيين أن الحرب الدائرة مع إيران كشفت بوضوح حجم التردّد الذي يطبع سياسة لندن الخارجية، وأعادت فتح نقاش قديم داخل النخبة البريطانية حول حدود العلاقة مع واشنطن، وقدرة المملكة المتحدة على لعب دور عسكري وسياسي مستقل في الشرق الأوسط. وفي نقاش موسع تناولته مجلة «بريتنز وورلد» قدّم عدد من الباحثين الأمنيين قراءات متباينة للموقف البريطاني، التقت عند فكرة أساسية مفادها أن لندن تحاول الموازنة بين تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وبين خشيتها العميقة من الانجرار إلى حرب طويلة ومكلفة لا تملك ترف خوضها سياسيًّا أو اقتصاديًّا.

مجلة بريتنز وورلد

ويبرز في النقاش رأي الباحثة سنام وكيل، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة «تشاتام هاوس»، التي اعتبرت أن السياسة البريطانية تجاه إيران ما تزال أسيرة مقاربة مزدوجة تجمع بين الردع ومحاولة الاحتواء الدبلوماسي. وترى وكيل أن لندن تدرك خطورة المشروع الإيراني ونشاط طهران الإقليمي، لكنها في الوقت نفسه لا تؤمن بأن التصعيد العسكري الواسع قادر على إنتاج استقرار طويل الأمد في المنطقة. ولهذا السبب، فضّلت الحكومات البريطانية المتعاقبة الحفاظ على قنوات التواصل الدبلوماسي مع الإيرانيين حتى في أكثر مراحل التوتر حدّة.

أما مايكل ستيفنز، الباحث المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في «معهد الخدمات

الملكية المتحدة» (RUSI)، فقد ركّز على البعد العسكري والاستراتيجي للأزمة، معتبرًا أن بريطانيا لم تعد تملك القدرات التي تسمح لها بخوض مغامرات عسكرية طويلة كما حدث في العراق أو أفغانستان. ويقول ستيفنز إن الحرب الحالية كشفت بصورة صريحة حجم التراجع الذي أصاب القدرات العسكرية البريطانية خلال السنوات الأخيرة، سواء على مستوى البحرية، أو سلاح الجو أو القدرة على الانتشار طويل الأمد. ويرى أن لندن تدرك جيدًا أنها تعتمد بدرجة كبيرة على المظلة الأمريكية في أي مواجهة واسعة مع إيران، وهو ما يُفسّر حذرها الشديد في الانخراط المباشر بالعمليات العسكرية.

ويذهب الدبلوماسي البريطاني السابق توم فليتشر، الذي شغل سابقًا منصب سفير المملكة المتحدة لدى لبنان، إلى أن الأزمة الحالية لا تتعلق فقط بإيران، بل بمكانة بريطانيا العالمية بعد البريكست. فبحسب فليتشر، تحاول لندن منذ خروجها من الاتحاد الأوروبي تقديم نفسها بوصفها قوة عالمية مستقلة وقادرة على لعب أدوار دولية واسعة، لكن الحرب الحالية أظهرت أن النفوذ البريطاني الفعلي أصبح أكثر محدودية مما ترغب النخبة السياسية في الاعتراف به. ويرى أن بريطانيا تجد نفسها اليوم عالقة بين حاجتها الاستراتيجية إلى التحالف مع واشنطن، وبين إدراكها أن الرأي العام البريطاني لم يعد مستعدًّا لتقبل تدخلات عسكرية واسعة في الشرق الأوسط.

ومن أكثر النقاط التي تكررت في النقاش الخوف من تكرار تجربة حرب العراق. فقد أشار عدد من المشاركين إلى أن ذاكرة عام 2003 ما تزال حاضرة بقوة داخل المؤسسة السياسية البريطانية، وخصوصًا داخل حزب العمال.

كما تناول النقاش مسألة استخدام القواعد العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط، وهي نقطة أثارت جدلًا واسعًا داخل الأوساط السياسية البريطانية منذ بداية الحرب. ويرى بعض المشاركين أن السماح للولايات المتحدة باستخدام منشآت بريطانية أو قواعد مرتبطة بلندن يجعل المملكة المتحدة عمليًّا جزءًا من الصراع حتى لو لم تشارك بقواتها مباشرة. في المقابل، يعتبر آخرون أن التحالف العسكري مع واشنطن يفرض على بريطانيا التزامات لا تستطيع تجاهلها بالكامل، خصوصًا في ظل التوترات التي تُهدد الملاحة الدولية في الخليج ومضيق هرمز.

الخبير الأمني نيل كويليام، المتخصص في شؤون الخليج، يرى أن الحكومة البريطانية تحاول إدارة معادلة شديدة الحساسية. فمن جهة، لا تريد لندن أن تظهر وكأنها تخلت عن حليفها الأمريكي في لحظة تصعيد خطيرة، ومن جهة أخرى تخشى أن يؤدي أي تورّط عسكري مباشر إلى نتائج كارثية داخليًّا، سواء اقتصاديًّا أو سياسيًّا. ويُشير كويليام إلى أن بريطانيا تعاني أصلًا من تباطؤ اقتصادي، وأزمة معيشية وضغوط على الخدمات العامة، ما يجعل أي حرب طويلة، أو اضطراب كبير في أسعار الطاقة خطرًا مباشرًا على الاستقرار الداخلي.

ويبرز في التقرير أيضًا نقاش يتعلق بطبيعة العلاقة البريطانية مع دول الخليج. فبعض المشاركين اعتبروا أن لندن تحاول الحفاظ على دورها التقليدي بوصفها قوة مؤثرة في أمن

الخليج، حتى وإن كانت قدراتها الفعلية لم تعد تسمح بذلك. ويرى هؤلاء أن بريطانيا ما تزال تمتلك شبكة علاقات سياسية وعسكرية قوية مع دول الخليج، لكنها لم تعد قادرة على فرض نفسها بوصفها لاعبًا رئيسيًّا مستقلًّا عن الولايات المتحدة كما كان الحال في مراحل سابقة من القرن الماضي.

وفي المقابل، يُشير عدد من الخبراء إلى أن التردّد البريطاني لا يعكس ضعفًا عسكريًّا أو اقتصاديًّا فقط، بل أيضًا غياب رؤية استراتيجية واضحة تجاه الشرق الأوسط. فبعد سنوات من البريكست والانشغال بالأزمات الداخلية، تبدو السياسة الخارجية البريطانية، بحسب بعض المشاركين، وكأنها تتحرك بردود فعل أكثر مما تتحرك وفق تصوّر متكامل لمصالح لندن في المنطقة. وهذا ما يُفسر التناقض أحيانًا بين الخطاب السياسي البريطاني، الذي يؤكد دعم الحلفاء والاستقرار الإقليمي، وبين الحذر العملي من الانخراط العسكري المباشر.

كما ناقش المشاركون العلاقة المعقدة بين الحرب الحالية والرأي العام البريطاني. فبحسب عدد من المتحدثين، لا يُظهر الشارع البريطاني حماسًا لأي تورّط عسكري جديد، خصوصًا في ظل الضغوط الاقتصادية وأزمة تكاليف المعيشة. ويرى بعضهم أن البريطانيين باتوا أكثر ميلًا إلى التركيز على المشكلات الداخلية، وأقلّ اقتناعًا بفكرة التدخلات الخارجية المكلفة، وهو تحوّل له تأثير واضح على حسابات السياسيين في لندن.

وفي الخلاصة، يكشف النقاش أن بريطانيا تحاول اليوم السير على خطّ دقيق بين الالتزام بتحالفها التقليدي مع الولايات المتحدة وبين تجنّب الانزلاق إلى حرب واسعة لا تملك القدرة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية لتحمّل تبعاتها. كما يظهر أن الحرب مع إيران أعادت إلى السطح أسئلة أعمق تتعلق بمكانة بريطانيا الدولية بعد البريكست، وحدود قوتها العسكرية، وقدرتها على الحفاظ على دور مؤثر في الشرق الأوسط في مرحلة تتغير فيها موازين القوى الدولية بصورة متسارعة.

الردع النووي البريطاني رهينة الاعتماد على واشنطن

02

في سياقات الحروب، سواء في أوكرانيا أو في إيران، تبدو العلاقة بين لندن وواشنطن أكثر ترابطًا، رغم عدم انخراط بريطانيا في آخر الحروب. ففي مجال القدرة العسكرية، يظهر تشكيك لافت في مفهوم «الردع النووي المستقل» البريطاني؛ إذ يرى الكاتب والفيزيائي البريطاني، نورمان دومبي، في مقال نشرته مجلة لندن بوك ريفيو بعنوان «تبعية بريطانيا النووية»، أن الترسانة النووية للمملكة المتحدة تعتمد عمليًّا على الولايات المتحدة إلى درجة تجعل الحديث عن استقلال نووي بريطاني أقرب إلى الوصف السياسي منه إلى الواقع العسكري.

مجلة لندن بوك ريفيو

ويشير الكاتب إلى أن بريطانيا حافظت لعقود على صورة القوة النووية المستقلة، باعتبارها إحدى الدول الخمس المالكة للسلاح النووي، والمعترف بها دوليًّا بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي. غير أن هذه الصورة، بحسب المقال، تخفي اعتمادًا عميقًا على واشنطن في مختلف الجوانب المرتبطة بمنظومة الردع النووي البريطانية، سواء من حيث التكنولوجيا أو الصيانة، أو البنية التشغيلية، أو حتى التنسيق الاستراتيجي.

ويستعرض المقال جذور هذا التعاون الممتد منذ الحرب الباردة، عندما بدأت لندن الاعتماد على التكنولوجيا النووية الأمريكية ضمن اتفاقيات دفاعية خاصة بين البلدين. ومع انتقال بريطانيا من برنامج «بولاريس» إلى منظومة «ترايدنت»، تعمّق

هذا الارتباط بصورة أكبر، إلى حد أصبحت فيه القدرة النووية البريطانية مرتبطة عضويًّا بالبنية العسكرية الأمريكية.

ويضيف الكاتب أن بريطانيا لا تنتج الصواريخ الباليستية النووية التي تعتمد عليها غواصاتها، بل تستخدم صواريخ أمريكية من طراز «ترايدنت 2 دي5»، يتم تخزينها وصيانتها ضمن منظومة مشتركة مع الولايات المتحدة. كما أن عمليات التحديث التقني للغواصات والأنظمة المرتبطة بها تتم بالتنسيق الوثيق مع واشنطن؛ ما يعني أن استمرار الردع النووي البريطاني يعتمد بصورة كبيرة على الدعم الأمريكي المستمر.

وبحسب المقال، فإن الحكومات البريطانية دافعت دائمًا عن فكرة أن قرار استخدام السلاح النووي يبقى قرارًا بريطانيًّا مستقلًّا؛ لأن رئيس الوزراء البريطاني يمتلك صلاحية إصدار أمر الإطلاق النهائي. بيد أن الكاتب يشكك في جدوى هذا الطرح، معتبرًا أن امتلاك القرار السياسي لا يعني بالضرورة امتلاك استقلال استراتيجي حقيقي، إذا كانت البنية التقنية واللوجستية الأساسية خاضعة لاعتماد شبه كامل على دولة أخرى.

ويرى الكاتب أن هذا الواقع يعكس طبيعة العلاقة الخاصة التي نشأت بين لندن وواشنطن بعد الحرب العالمية الثانية، حين بدأت بريطانيا تدريجيًّا تفقد موقعها كقوة إمبراطورية عالمية، مقابل صعود الولايات المتحدة، باعتبارها القوة الغربية المهيمنة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت لندن أكثر ارتباطًا بالمظلة الأمنية الأمريكية، سواء داخل حلف شمال الأطلسي، أو عبر التعاون العسكري والاستخباراتي الثنائي.

ويرى المقال أن الردع النووي البريطاني يمثل أحد أبرز مظاهر هذا التحول التاريخي، حيث باتت لندن لا تعتمد على الولايات المتحدة في حماية أمنها الاستراتيجي فقط، وإنما أيضًا في الحفاظ على صورتها الدولية كقوة نووية كبرى. ويقول الكاتب إن السلاح النووي لايزال يحمل قيمة رمزية وسياسية كبيرة داخل المؤسسة البريطانية؛ لأنه يُنظر إليه كأحد العناصر التي تضمن استمرار نفوذ المملكة المتحدة ومكانتها الدولية، بما في ذلك عضويتها الدائمة في مجلس الأمن.

كما يناقش المقال التكلفة الاقتصادية الهائلة للبرنامج النووي البريطاني، خاصة في ظل الضغوط المالية التي تواجهها البلاد منذ سنوات. فمشاريع بناء الغواصات النووية الجديدة تواجه ارتفاعًا مستمرًّا في التكاليف، إضافة إلى تأخير متكرر في

التنفيذ، ومشكلات متعلقة بسلاسل الإمداد، ونقص العمالة الفنية المتخصصة.

وتشير المجلة إلى أن هذه التحديات أصبحت أكثر وضوحًا مع تصاعد النقاشات المرتبطة بتحالف «أوكوس» بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، الذي يتضمن تعاونًا واسعًا في مجال الغواصات النووية. وبحسب المقال، فإن هذه التطورات أثارت تساؤلات داخل الأوساط البريطانية بشأن قدرة الصناعة العسكرية المحلية على مواصلة تنفيذ برامج بهذا الحجم دون الاعتماد المكثف على الولايات المتحدة.

وفي جانب آخر، يناقش الكاتب البعد القانوني للتعاون النووي بين البلدين، مشيرًا إلى أن معاهدة حظر الانتشار النووي لم تمنع عمليًّا هذا المستوى من التنسيق ونقل التكنولوجيا بين القوى النووية المعترف بها. ويرى أن هذه الصيغة أسهمت على مدى عقود في ترسيخ التبعية النووية البريطانية لواشنطن، رغم استمرار الخطاب السياسي البريطاني الذي يتحدث عن «استقلال الردع النووي».

كما يشير المقال إلى أن النقاش حول مستقبل الترسانة النووية البريطانية لم يعد مقتصرًا على الجماعات المناهضة للسلاح النووي، بل بدأ يظهر بصورة أوسع داخل بعض الأوساط السياسية والأكاديمية والعسكرية، خاصة مع تزايد الأعباء الاقتصادية، وتغير أولويات الأمن الأوروبي بعد الحرب في أوكرانيا، وتصاعد التوترات الدولية.

ويخلص الكاتب إلى أن بريطانيا، رغم استمرارها ضمن النادي النووي العالمي، باتت أكثر اعتمادًا من أي وقت مضى على الولايات المتحدة في تشغيل وصيانة وتطوير منظومتها النووية. ويرى أن هذا الواقع يطرح أسئلة متزايدة داخل بريطانيا حول معنى السيادة الدفاعية، وحدود «العلاقة الخاصة» مع واشنطن، وما إذا كان الحفاظ على قوة نووية مكلفة ومعتمدة على الدعم الأمريكي لايزال يخدم المصالح البريطانية على المدى الطويل أم لا.

صنّاع المحتوى في مواجهة الأيديولوجيات المتشددة

01

قالت الكاتبة ليا بروست من موقع "شبكة الأبحاث العالمية حول التطرف والتكنولوجيا" (GNET)، إن منصات التواصل الاجتماعي الشهيرة أصبحت ركيزة أساسية لقدرة التيارات الإسلاموية المتطرفة على الوصول إلى الجماهير العادية، ولاسيما فئة الشباب. وأوضحت الكاتبة في مقدمة مقالها التحليلي أن هذه الأطراف المتطرفة تستمر في تكييف أساليبها للالتفاف على جهود الإشراف على المحتوى وتصفيته، مؤكدة على خطورة "سلوكيات البحث العادية" التي يبديها المستخدمون بنوايا حسنة، حيث يمكن أن تقودهم خوارزميات البحث دون قصد نحو شرك المحتوى المتطرف عبر الإنترنت. بناءً على هذا المدخل، يستعرض المقال أبعاد الأزمة الراهنة، والبدائل الرقمية الناجحة التي تمّ تبنيها لمواجهة هذه الظاهرة على منصة "تيك توك".

شبكة الأبحاث العالمية حول التطرف والتكنولوجيا

التطرف المتخفي وخداع الخوارزميات

تستند الكاتبة في تحليلها إلى دراسة أُجريت عام 2025، كشفت أن البحث عن مصطلحات عامة وطبيعية مثل كلمة "الإسلام" على منصة "تيك توك" يضع المستخدم في مواجهة شبه حتمية مع محتويات تنضح بالفكر المتطرف. ورغم الجهود الملحوظة التي تبذلها إدارة التطبيق لحظر الحسابات وإزالة المقاطع التي تروج للعنف والإرهاب، فإن المحتوى المرتبط بتنظيمات إرهابية مثل "داعش" لا يزال يجد طريقه للنشر. والمفارقة هنا تكمن في أن هذا المحتوى لا يُنشر عبر المنصات الإعلامية الرسمية للتنظيم، بل عبر "متعاطفين" يقومون بنسخ المواد من منصات أخرى وإعادة صياغتها.

وللإفلات من مقصلة الرقابة الرقمية، يعمد هؤلاء المتطرفون إلى إخفاء دعواتهم العنيفة خلف جماليات بصرية جاذبة، كاستخدام الصور المموّهة، والألوان المعاصرة، ومؤثرات الفيديو التي لا تُطابق الصورة النمطية للدعاية الجهادية التقليدية، ما يجعلها مستساغة وقريبة من ذائقة الشباب العامة. هذا النوع من المواد يُصنف ضمن "المحتوى الرمادي" أو "القانوني لكنه مروع"، وهو محتوى يصعب حذفه قانونيًّا لكنه يملك قدرة هائلة على تطبيع خطاب الكراهية، وتعميق الاستقطاب، وبناء بيئة خصبة للاستقطاب الفكري.

الاستراتيجية الفكرية والتوغّل الناعم

تُوضّح "بروست" أن التيارات المتطرفة على "تيك توك" لا تبدأ بالدعوة المباشرة للعنف، بل تنطلق من تقديم الإسلام بوصفه منظومة سياسية واجتماعية شمولية بديلة للديمقراطية، مستغلة قضايا حساسة يعاني منها الشباب المسلم في الغرب مثل العنصرية و"الإسلاموفوبيا". وعبر تقنيات بصرية حديثة، ولغة جسد مدروسة كـ"التواصل البصري المباشر"، وتبسيط المفاهيم المعقدة، وهكذا يبني صنّاع المحتوى المتطرفون جسورًا من الثقة مع متابعيهم.

نماذج المواجهة الرقمية الناجحة

أمام هذا التحدي المتصاعد، يُسلط المقال الضوء على ثلاثة مشاريع توعوية ناطقة باللغة الألمانية، نجحت في استخدام الأدوات البصرية والآليات الخوارزمية ذاتها لتقديم "سرديات بديلة" تهدف إلى تفكيك الخطاب المتطرف دون السقوط في فخ الوعظ التقليدي:

1. مشروع (Cop & Che):

انطلق هذا المشروع عام 2022 محقّقًا نجاحًا باهرًا بأكثر من 41 ألف متابع و30 مليون مشاهدة. يقوم الحساب على ثنائية فريدة تجمع بين "أحمد ميتيف" وهو مجند سابق تائب من تنظيم داعش، و"أووه شافر" وهو ضابط شرطة نمساوي. يعتمد الحساب على صيغة "سؤال وجواب" الشائعة في تيك توك، حيث يطرح المتابعون أسئلة متنوعة، ويجيب الطرفان بندّية تامّة واحترام متبادل رغم اختلاف وجهات نظرهما أحيانًا. تكمن القوة التأثيرية لهذا النموذج في إشراك "متطرف سابق"، وهي استراتيجية أثبتت الدراسات جدواها في تعزيز مصداقية الخطاب التوعوي، وتفكيك الأوهام الجهادية.

2. حملة "نحن في الإسلام" (#Wirlmlslam):

يمثل هذا المشروع تحالفًا استراتيجيًّا أُقيم عام 2024 بين خمسة من أبرز المؤثرين المسلمين في ألمانيا (يملكون ملايين المتابعين) بالتعاون مع الوكالة الفيدرالية للتعليم المدني، ومركز الأبحاث التطبيقية حول إزالة التطرف. ركزت الحملة على إنتاج مقاطع فيديو قصيرة تفكّك الصور النمطية السلبية داخل وخارج المجتمع المسلم. تميزت الفيديوهات بتبني تحديات "تيك توك" الرائجة (مثل تحدي خفض الإصبع)، وناقشت قضايا يومية تهم الشباب مثل حياة المسلمين الجدد، أو التنوع الفقهي في الإسلام، ما أسهم في سحب البساط من تحت أقدام المتطرفين الذين يحاولون احتكار الحديث باسم الدين.

3. منصة "داتلتيتر" (Datteltäter):

وهي قناة ساخرة شهيرة بدأت على يوتيوب وتوسعت إلى تيك توك مستقطبة أكثر من 400 ألف متابع. تعتمد المنصة على الكوميديا السوداء، والنقد الساخر لمواجهة التطرف، واستعراض مظاهر الحياة اليومية الطبيعية للمسلمين في المجتمعات الديمقراطية. أثبتت البيانات وجود تداخل كبير بين متابعي هذه القناة ومتابعي الحسابات المتطرفة، ما يعكس قدرتها على جذب الفئات المستهدفة، وتحويل مسارها الفكري.

تخلص الكاتبة "ليا بروست" في ختام مقالها إلى أن القاسم المشترك بين هذه التجارب الناجحة هو قدرتها على محاكاة المحتوى الطبيعي الجذاب للشباب دون أن تبدو كـ"دروس تعليمية جافة" أو برامج توجيهية مدفوعة من جهات حكومية، ما يحفظ لها مصداقيتها.

وتؤكد الكاتبة أن مواجهة الفكر المتشدد على فضاءات الإنترنت تتطلب ضخّ المزيد من المحتويات التوعوية البديلة والمتنوعة لتعديل كفّة الخوارزميات، بالتوازي مع العمل على معالجة الجذور الاجتماعية والنفسية للتطرف، وتطوير مهارات "الوعي الإعلامي والرقمي" لدى الشباب لتمكينهم من تقييم ما يتابعونه بنظرة نقدية واعية.

مؤشّرات الراديكالية في ألمانيا: تصاعد في التحديات الرقمية والمجتمعية

02

قال منسّق الرابطة البحثية والمحرر الرئيسي لتقرير "موترا" السنوي البروفيسور "أووه كيميسيز" (Uwe Kemmesies)، إن رصد ظاهرة الراديكالية والتطرف في البلاد يُظهر مستويات مرتفعة وحرجة للغاية. وأوضح الباحثون في مقدمة هذا التقرير، المستند إلى رصد ميداني شمل أكثر من 21 ألف مواطن، أن البيئة المجتمعية الحالية تتسم بحالة مستمرة من عدم اليقين، والقلق العام، ما يمهّد الأرضية لنمو التوجُّهات الرافضة للمبادئ الديمقراطية للدولة.

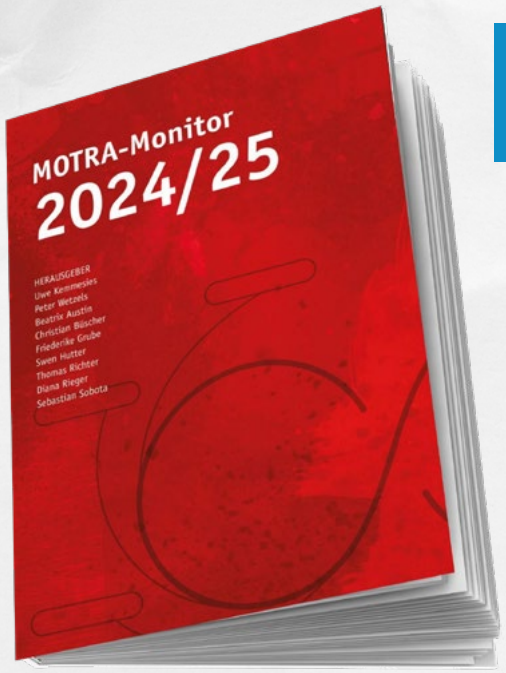

إصدار موترا

تآكل الثقة وصعود "عدم اليقين" المجتمعي

يستعرض التقرير قراءة تحليلية عميقة للواقع الفكري والسياسي، مبينًا أن توالي الأزمات الدولية والمحلية خلق أزمة ثقة بنيوية في كفاءة وقدرة النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية على إدارة التحديات الكبرى. وحول طبيعة هذه الأجواء النفسية والاجتماعية التي يعيشها الشارع الألماني، قال التقرير: "إن البيانات تُشير بوضوح إلى عدم وجود أي تحوّل أو تراجع إيجابي في هذا المسار العام المقلق، بل يُسجّل الواقع زيادة في مستوى الانفتاح والتقبل الشعبي للأطروحات السلطوية، والمعادية للسامية، والمناهضة للنظام الغربي الحر".

ويربط التقرير بين هذه البيئة المتوترة وبين تصاعد النزعات الفكرية السلبية التي لا تظهر

بالضرورة في مؤشرات التطرف العنيف المباشر، بل تتبلور في شكل مواقف رمادية معادية للمنظومة الدستورية والتعايش السلمي.

فجوة الأجيال والجرائم ذات الدوافع السياسية

ينتقل التقرير الألماني الشامل إلى تشريح الفئات الأكثر تأثّرًا بهذه التحولات الفكرية، مشيرًا إلى وجود تباين واضح وفجوة آخذة في الاتساع بين الأجيال؛ حيث تبدي الفئات العمرية الأكبر سنًّا تمسّكًا أكبر بالقيم التقليدية، في حين تُظهر الفئات الشابة والمراهقون انزلاقًا أسرع نحو تبني التفسيرات الاختزالية المتشددة. وحول هذه الديناميكية الخطيرة، قال الكاتب: "إن التقرير يُشدّد على أن النزوع نحو تبني التفسيرات السلطوية والمعادية للمنظومة الغربية يتركّز وينمو بشكل ملحوظ ومقلق للغاية في أوساط المجموعات السكانية الشابة".

ويقترن هذا التحول الفكري، بحسب التقرير، بقفزات ملموسة في معدلات الأفعال المخالفة للقانون على أرض الواقع؛ حيث يُسجل التقرير إحصاءات قياسية غير مسبوقة. وعن هذا الارتباط بين الفكر السلبي والسلوك الإجرامي، قال الكاتب: "بالتوازي مع التغيرات الفكرية، ترصد البيانات الأمنية وصول الجرائم ذات الدوافع السياسية، وجرائم الكراهية عبر الإنترنت وخارجه، بالإضافة إلى الاعتداءات اللفظية والجسدية على المسؤولين وحاملي التفويض السياسي، إلى مستويات قياسية وأرقام تاريخية جديدة لم تُسجّل من قبل، برغم أن أعمال العنف الجسيم والخطير لا تزال تمثل الاستثناء في هذا المشهد الإجمالي".

خلفية تمويل أبحاث الراديكالية في ألمانيا

لأول مرة في تاريخ هذا التقرير الوطني، أفرد الباحثون مساحة إحصائية خاصة تهدف إلى رصد البنية التمويلية للاستقصاءات العلمية لتبيان مدى ارتباطها بالتوجهات السياسية للدولة. وحول طبيعة الموارد المالية المحركة لهذه الأبحاث في البلاد، وقال التقرير: "تُظهر البيانات أن الجزء الأكبر من المشاريع البحثية الجديدة الموثقة بنسبة 51% يتم تمويله مباشرة من قبل الوزارات الفيدرالية والحكومية، في حين تُنفذ نسبة 34% من الدراسات دون أي تمويل خارجي أو دعم من طرف ثالث، بينما تتقاسم النسبة الضئيلة المتبقية الهيئات البحثية المستقلة مثل مؤسسة البحوث الألمانية (DFG)، والمنظمات غير الحكومية". ويستنتج الباحثون من هذا التوزيع أن أبحاث الراديكالية تعتمد على تأطير استراتيجي وثيق تقوده المؤسسات الأمنية والسياسية الرسمية لتوجيه برامج حماية الديمقراطية.

امتداد النزاعات الدولية وتصاعد العداء للأقليات

يُفصّل التقرير في أقسامه اللاحقة كيف أن الأزمات الجيوسياسية الدولية والحروب

الإقليمية باتت تنعكس بشكل فوري ومباشر على السلم الأهلي داخل ألمانيا، حيث تعمل الجماعات الراديكالية على استغلال هذه الأحداث لإعادة إذكاء الصراعات الهوياتية. وفي هذا السياق المرتبط بنمو خطابات الكراهية الموجهة، قال التقرير: "إن الرصد البحثي يُثبت كيف تُسهم الصراعات الخارجية في تغذية ظواهر محددة مثل العداء للسامية والتحريض ضدّ الأقليات والمجموعات الدينية المختلفة، حيث يتم استخدام هذه القضايا الحساسة بوصفها أدوات استقطاب قوية لتعميق الفجوة بين مكونات المجتمع الواحد، وجذب أفراد جدد إلى دوائر الفكر المتشدد".

الذكاء الاصطناعي والتزييف العميق كمهددات ناشئة

أفرد التقرير محورًا تكنولوجيًّا متقدمًا يستشرف مستقبل الدعاية المتطرفة في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي، معتبرًا إياه التحدي الأكثر تعقيدًا أمام الأجهزة الرقابية وصنّاع القرار. وحول كيفية توظيف الراديكاليين لهذه الطفرة التقنية، قال الكاتب: "إن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي يمنح المتطرفين، ولاسيما في أوساط اليمين المتشدد، قدرات فائقة على تضخيم الكفاءة والسرعة في إنتاج وتنوع المحتويات الدعوية، مع استخدام تقنيات التزييف العميق (Deepfakes)، والتحايل على قيود النماذج التجارية لخلق بيئة سيبرانية موازية وموجّهة بالكامل".

ويرى الخبراء في شهاداتهم الموثّقة أن هذه التقنيات بدأت تُذيب الفوارق بين الاتصالات البشرية الحقيقية والاتصالات الاصطناعية، ما يُعزّز تشكيل "غرف صدى" مغلقة تعمق عزلة الشباب.

إن محاصرة التطرف لا يمكن أن تنجح إذا اعتمدت الدولة على المقاربات الأمنية التقليدية فقط، أو حظر الحسابات الرقمية والملاحقات القضائية، لأن هذه الأدوات تُعالج العَرَض ولا تعالج المرض المجتمعي البنيوي. وفي سياق تلخيصه للحلول المقترحة لتحصين المجتمع، قال الكاتب: "إن مواجهة تصاعد التوجهات السلطوية والمعادية للديمقراطية تتطلب بناء استراتيجية وطنية شاملة تركّز على استعادة ثقة المواطنين بالمؤسسات، وتحديث المناهج التربوية والتعليمية، بالإضافة إلى تطوير برامج متقدمة للتوعية الإعلامية والرقمية لتمكين الشباب من التمييز بين الحقائق وبين البروباغندا الموجّهة عبر الإنترنت".

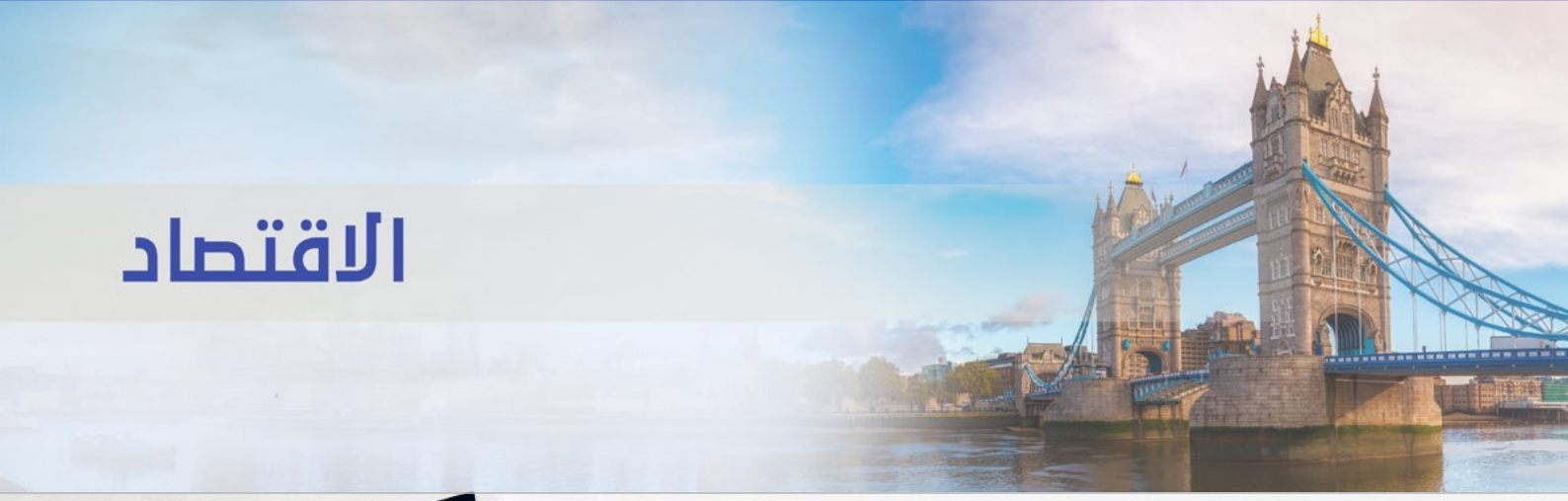

ستة إنذارات تهدد الاقتصاد البريطاني وتقلق المستثمرين

01

في مقال نشرته مجلة آي إف إيه ماغازين، بعنوان «ستة أسباب قد تنذر بمتاعب قادمة للاقتصاد البريطاني ولماذا يهم ذلك المستثمرين»، يرى الكاتب دانيال كاسالي، أن الاقتصاد البريطاني يواجه مرحلة دقيقة تتشابك فيها الضغوط الاقتصادية مع التوترات السياسية، بما يهدد بإضعاف النمو، ورفع مستويات القلق داخل الأسواق المالية خلال الفترة المقبلة.

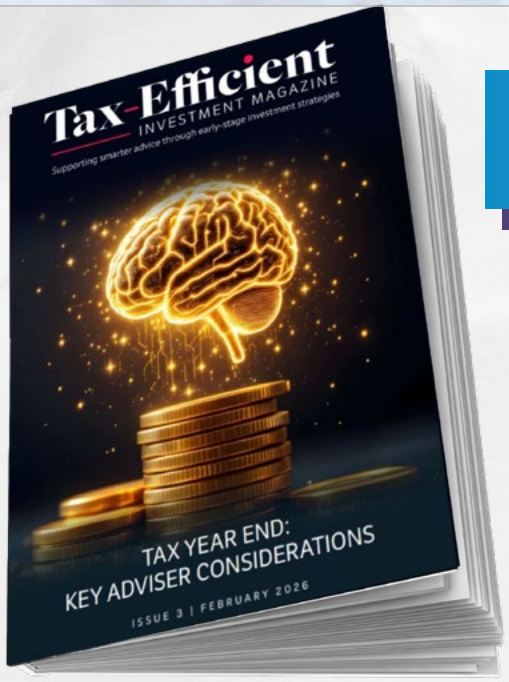

مجلة آي إف إيه

ويشير المقال إلى أن المزاج الاقتصادي في بريطانيا يزداد تشاؤمًا بصورة لافتة، في ظل تراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين معًا. فالتضخم، الذي كان يُعتقد أنه بدأ يتراجع تدريجيًّا، عاد مجددًا إلى واجهة المخاوف؛ بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إضافة إلى زيادة الرسوم والخدمات الأساسية داخل البلاد. وبحسب المقال، فإن المشكلة لا تكمن فقط في ارتفاع الأسعار، بل في احتمال استمرار التضخم فوق التوقعات لفترة أطول؛ ما قد يدفع بنك إنجلترا إلى الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة، الأمر الذي يضغط على الأسواق المالية، ويزيد تكلفة الاقتراض بالنسبة للأسر والشركات.

ويضيف الكاتب أن سوق الإسكان، الذي يشكل تقليديًّا أحد أعمدة الثقة الاقتصادية في بريطانيا، بدأ يُظهر علامات ضعف متزايدة. فتباطؤ أسعار المنازل، وتراجع الثقة بالقطاع العقاري انعكسا مباشرة على الإنفاق الاستهلاكي، خاصة مع استمرار الضغوط على الدخول الحقيقية للأسر البريطانية. ويؤكد المقال أن المستهلك البريطاني بات أكثر حذرًا في الإنفاق، في وقت لم تعد فيه الأجور قادرة على مواكبة تكاليف المعيشة المتصاعدة. هذا التراجع في الاستهلاك يُعد مؤشرًا مقلقًا؛ لأن الاقتصاد البريطاني يعتمد بدرجة كبيرة على إنفاق الأسر لتحفيز النمو.

وفي سياق متصل، يرى الكاتب أن العبء الضريبي المتزايد أصبح عاملًا إضافيًّا يثقل الاقتصاد؛ فقد بلغت حصة الضرائب من الناتج الاقتصادي أعلى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية، مع توقعات بارتفاعها أكثر خلال السنوات المقبلة. ويشرح المقال أن الحكومات تلجأ عادة إلى زيادة الضرائب لتحسين المالية العامة، وتقليص العجز. غير أن لهذه السياسة ثمنًا اقتصاديًّا واضحًا يتمثل في

إضعاف الاستثمارات، وتراجع شهية الإنفاق. كما أن الأسر والشركات، بحسب المقال، باتت تتوقع مزيدًا من الأعباء الضريبية مستقبلًا؛ نتيجة ارتفاع الدَيْن العام؛ الأمر الذي يدفعها إلى الادخار وتقليص الإنفاق بدلًا من توسيع النشاط الاقتصادي.

ومن بين أبرز المخاطر، التي يسلط عليها المقال الضوء أيضًا، تزايد هشاشة بريطانيا أمام صدمات أسعار الطاقة؛ فبعد عقود من تراجع إنتاج النفط والغاز المحلي، أصبحت البلاد أكثر اعتمادًا على الواردات الخارجية؛ ما يجعل الاقتصاد أكثر تأثرًا بالتقلبات العالمية. ورغم التوسع النسبي في مصادر الطاقة المتجددة، فإن ذلك لم يكن كافيًا لحماية الاقتصاد البريطاني من اضطرابات السوق الدولية.

ويستشهد المقال بحادثة انسحاب شركة OpenAI من مشروع استثماري ضخم يتعلق بمراكز البيانات في بريطانيا؛ بسبب مخاوف مرتبطة بتكاليف الطاقة، باعتبارها مثالًا على التحديات التي تواجه بيئة الاستثمار البريطانية حاليًّا.

أما المشكلة الأكثر عمقًا، وفق المقال، فتتمثل في ضعف الإنتاجية، وهي الأزمة التي يصفها الكاتب بأنها هيكلية ومزمنة. فالإنتاجية البريطانية شهدت تباطؤًا حادًّا منذ أكثر من عقد، بعدما كانت تحقق معدلات نمو قوية خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ويشير الكاتب إلى أن ضعف الاستثمار، وسياسات التقشف السابقة، وتراجع كفاءة بعض قطاعات الدولة، إضافة إلى ارتفاع معدلات الغياب الطويل الأمد عن سوق العمل بسبب المرض، كلها عوامل أسهمت في إبطاء نمو الإنتاجية.

ويحذر المقال من أن استمرار هذا الوضع يعني أن أي نمو اقتصادي مستقبلي سيصبح معتمدًا بصورة أكبر على الديون، وليس على توسع حقيقي في النشاط الاقتصادي، أو تحسن الكفاءة. وهذا السيناريو، بحسب الكاتب، يقوّض ثقة المستثمرين، ويضعف قدرة الحكومة على تمويل خدماتها العامة بصورة مستدامة.

ولا يقتصر القلق على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد أيضًا إلى المشهد السياسي الذي يبدو أكثر اضطرابًا من السابق. فتصاعد شعبية الأحزاب الصغيرة، وتراجع التأييد التقليدي لحزبَي العمال والمحافظين يفتحان الباب أمام مرحلة من الضبابية السياسية.

وفي ختام المقال، يرى الكاتب أن الصورة العامة لا تعني بالضرورة التخلي عن الاستثمار في بريطانيا، لكنها تفرض قدرًا أكبر من الحذر والانتقائية؛ فالشركات البريطانية ذات النشاط العالمي قد تكون أكثر قدرة على الصمود مقارنة بالشركات المعتمدة على السوق المحلية. ويخلص المقال إلى أن الاقتصاد البريطاني يقف أمام مرحلة شديدة الحساسية، حيث تتداخل أزمة الإنتاجية مع التضخم والضرائب والطاقة والاضطراب السياسي؛ ما يجعل السنوات المقبلة اختبارًا حقيقيًّا لقدرة بريطانيا على استعادة الاستقرار والثقة الاقتصادية.

إدارة الأعمال

هل الذكاء الاصطناعي موظّف أم أداة؟

01

يرى ماثيو كروب وجولي بيدارد وإيما وايلز وميغان هسو وليزا كراير، في مقال نشرته مجلة هارفارد بزنس ريفيو بعنوان «لماذا لا ينبغي التعامل مع وكلاء الذكاء الاصطناعي كموظفين»، أن اندفاع الشركات نحو دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي داخل بيئات العمل بدأ يأخذ منحى يتجاوز فكرة استخدام التكنولوجيا بوصفها أداة دعم، ليصل إلى تقديم هذه الأنظمة بوصفها «زملاء عمل»، أو «موظفين رقميين». وبحسب المقال، فإن هذا التوجه يحمل آثارًا تنظيمية ونفسية قد تؤدي إلى نتائج عكسية داخل المؤسسات، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالمساءلة واتخاذ القرار.

هارفارد بزنس ريفيو

ويُشير المقال إلى أن عددًا متزايدًا من الشركات بات يُدرج أنظمة الذكاء الاصطناعي ضمن الهياكل الإدارية والعمليات التشغيلية بطريقة تحاكي الموظفين البشر، سواء عبر إطلاق أسماء بشرية على هذه الأنظمة أو منحها أدوارًا تبدو مستقلة داخل فرق العمل. غير أن الدراسة التي يستند إليها المقال تخلص إلى أن هذا «التأنيس» المبالغ فيه للذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تراجع شعور الموظفين والمديرين بالمسؤولية الفردية عن النتائج والأخطاء.

وبحسب الدراسة، التي شملت أكثر من 1200 مدير في تجارب ميدانية مختلفة، فإن المشاركين الذين جرى تقديم الذكاء الاصطناعي لهم بوصفه «موظّفًا»، أو «زميلًا» كانوا أقل قدرة على اكتشاف الأخطاء مقارنة بمن تمّ تقديم النظام لهم بوصفه أداةً تقنية. كما أن هؤلاء أظهروا ميلًا أكبر إلى تحميل النظام المسؤولية عن الإخفاقات، بدلًا من اعتبار أن الإنسان الذي استخدمه أو أشرف عليه يتحمل المسؤولية النهائية.

ويرى المقال أن المشكلة لا تكمن في استخدام الذكاء الاصطناعي بحدّ ذاته، بل في الطريقة التي يتمّ بها تأطير العلاقة بين الإنسان والتقنية داخل المؤسسة. فعندما يجري تصوير النظام الذكي على أنه كيان يمتلك نوعًا من الاستقلالية أو «الشخصية»، يبدأ العاملون بالتعامل معه باعتباره طرفًا قائمًا بذاته، وليس مجرّد أداة تحتاج إلى تدقيق ومراجعة مستمرة. وهذا التحوّل النفسي، بحسب المقال، قد يُضعف معايير الرقابة الداخلية، ويخلق حالة من الغموض بشأن خطوط المسؤولية.

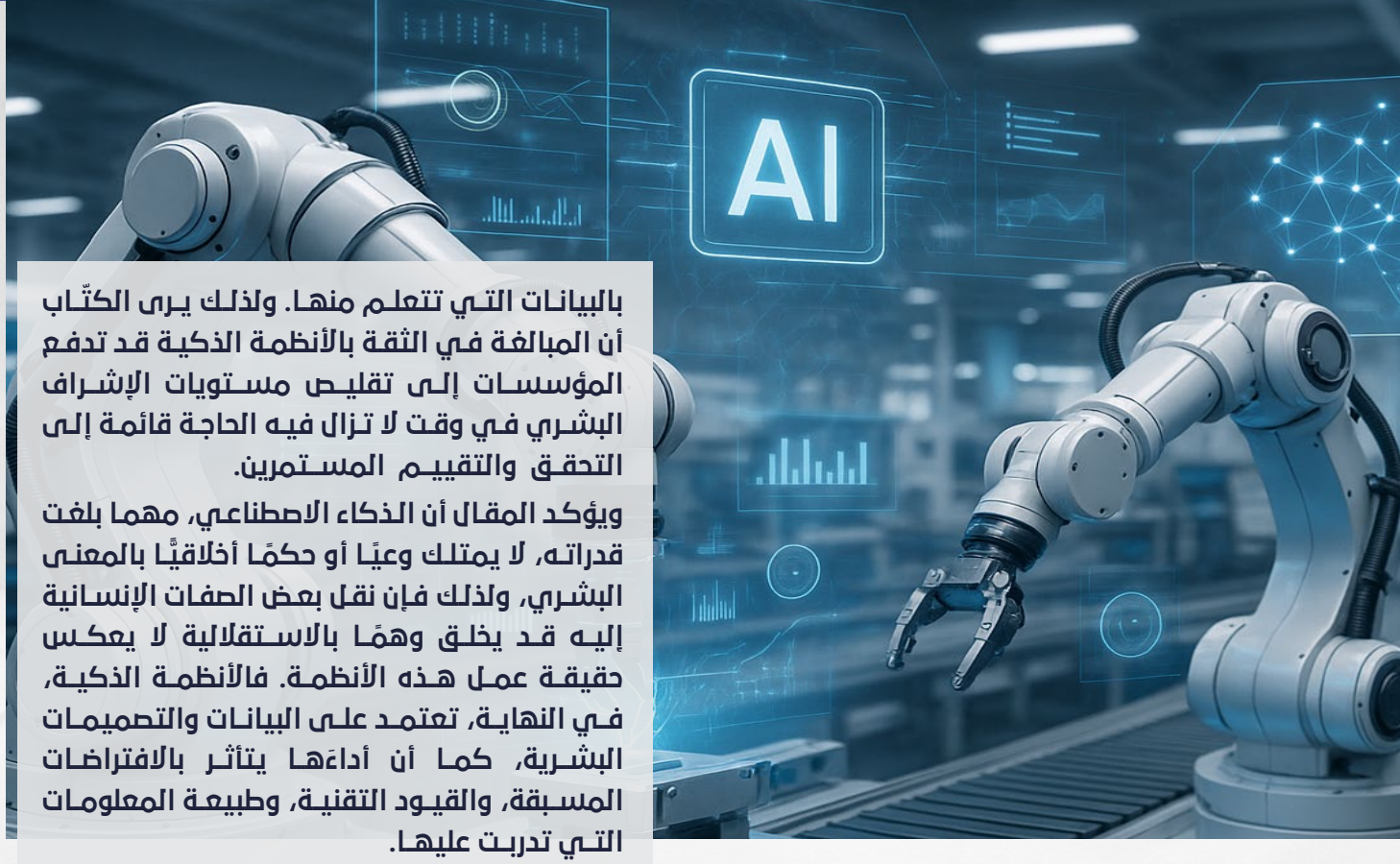

ويُضيف المقال أن المؤسسات التي تسعى إلى تسريع تبنّي الذكاء الاصطناعي قد تقع في خطأ الاعتقاد بأن منح الأنظمة الذكية صفة «الزميل» سيشجع الموظفين على التفاعل معها بسهولة أكبر. لكن النتائج أظهرت أن هذه المقاربة قد تؤدي عمليًّا إلى نتائج معاكسة؛ إذ تقل مستويات التدقيق البشري، وتزداد احتمالات تمرير الأخطاء دون مراجعة كافية، لأن المستخدمين يفترضون ضمنيًّا أن النظام «يعرف ما يفعله».

كما يُحذّر هؤلاء الكُتّاب من أن التوسّع في استخدام ما يُعرف بـ«الوكلاء الأذكياء» داخل الشركات قد يخلق تحديات قانونية وأخلاقية معقدة، خصوصًا في القطاعات التي تعتمد على قرارات حساسة مثل التمويل والرعاية الصحية والموارد البشرية. ففي حال حدوث خطأ أو ضرر، قد يُصبح من الصعب تحديد الجهة المسؤولة بصورة واضحة إذا كانت المؤسسة نفسها قد شجعت العاملين على النظر إلى النظام الذكي بوصفه فاعلًا مستقلًّا.

ويُشير المقال أيضًا إلى أن بعض الشركات باتت تستخدم لغة دعائية تتحدث عن «موظفين رقميين» يعملون على مدار الساعة، وهو ما قد يخلق تصورات غير واقعية حول قدرات هذه الأنظمة. فبرغم التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، لا تزال هذه النماذج عُرضة للأخطاء والتفسيرات المضللة والانحيازات المرتبطة بالبيانات التي تتعلم منها. ولذلك يرى الكتّاب أن المبالغة في الثقة بالأنظمة الذكية قد تدفع المؤسسات إلى تقليص مستويات الإشراف البشري في وقت لا تزال فيه الحاجة قائمة إلى التحقق والتقييم المستمرين.

ويؤكد المقال أن الذكاء الاصطناعي، مهما بلغت قدراته، لا يمتلك وعيًا أو حكمًا أخلاقيًّا بالمعنى البشري، ولذلك فإن نقل بعض الصفات الإنسانية إليه قد يخلق وهمًا بالاستقلالية لا يعكس حقيقة عمل هذه الأنظمة. فالأنظمة الذكية، في النهاية، تعتمد على البيانات والتصميمات البشرية، كما أن أداءَها يتأثر بالافتراضات المسبقة، والقيود التقنية، وطبيعة المعلومات التي تدربت عليها.

وفي هذا السياق، يدعو الكتّاب المؤسسات إلى إعادة تصميم بيئات العمل بطريقة تضمن بقاء الإنسان في موقع الإشراف والمحاسبة، بدلًا من السعي إلى بناء علاقة رمزية بين الموظف والآلة. ويقترح المقال أن يتمّ التعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه أداةً متقدمة لتعزيز الإنتاجية وتحسين سرعة الإنجاز، لا بديلاً عن الحكم البشري أو المسؤولية الإدارية.

كما تُشدّد المجلة على أهمية وضع قواعد واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات، بما يشمل تحديد من يراجع المخرجات، ومن يتحمّل القرار النهائي، وكيفية توثيق العمليات المرتبطة بالأنظمة الذكية. ويرى الكتّاب أن نجاح الشركات في الاستفادة من هذه التقنيات لن يعتمد على مستوى التطور التقني فقط، بل على قدرتها على بناء ثقافة تنظيمية تحافظ على وضوح المسؤوليات البشرية.

ويخلص المقال إلى أن الجدل الدائر حول الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يقتصر على سؤال ما إذا كانت هذه الأنظمة قادرة على أداء مهام البشر، بل يجب أن يمتد إلى كيفية دمجها بطريقة لا تؤدي إلى تآكل المحاسبة المهنية، أو إضعاف دور الإنسان داخل المؤسسات. فالتحدي الحقيقي، بحسب الكتّاب، لا يكمن في جعل الآلات تبدو أكثر شبهًا بالبشر، وإنما في ضمان أن يبقى البشر هم أصحاب القرار والمسؤولية النهائية.

الأمن الغذائي

مجلة ذا بيغ إيشو

تداعيات حرب واشنطن وطهران تصل إلى موائد البريطانيين

01

ترى الكاتبة إيميلي تشودي، في مقال نشرته مجلة "ذا بيغ إيشو"، بعنوان «الحرب الأمريكية- الإيرانية تخلق عاصفة مثالية تهدد إمدادات الغذاء في بريطانيا»، أن تداعيات التوتر العسكري في الشرق الأوسط لم تعد محصورة في الحسابات الجيوسياسية أو الأمنية، بل بدأت تنعكس بصورة مباشرة على الحياة اليومية للأسر البريطانية، ولاسيما الفئات الأكثر هشاشة اقتصاديًّا، مع تصاعد الضغوط على أسعار الغذاء والطاقة وسلاسل الإمداد.

وتوضح الكاتبة أن الحرب وما رافقها من اضطرابات في أسواق الطاقة والنقل العالمي دفعا المؤسسات الخيرية البريطانية المعنية بالأمن الغذائي إلى إطلاق تحذيرات متزايدة بشأن اتساع رقعة الفقر الغذائي. فبحسب جمعيات تعمل في مجال توزيع الطعام ومكافحة الهدر الغذائي، فإن آلاف العائلات البريطانية كانت تعاني أساسًا أزمة معيشية خانقة قبل اندلاع المواجهة، لكن التطورات الأخيرة سرّعت من وتيرة التضخم، ورفعت تكاليف المواد الأساسية؛ ما يهدد بدفع مزيد من الناس نحو الاعتماد على بنوك الطعام والمساعدات الخيرية.

وتنقل المجلة عن مسؤولين في مؤسسات خيرية قولهم إن الوضع الحالي يشبه "العاصفة المثالية"، نتيجة تزامن عوامل ضاغطة عدة في وقت واحد؛ فارتفاع أسعار الوقود انعكس مباشرة على تكاليف النقل والإنتاج الزراعي. كما أن زيادة

أسعار الطاقة والأسمدة رفعت تكلفة السلع الغذائية؛ الأمر الذي أدى إلى موجة تضخم جديدة تضرب الأسواق البريطانية في وقت لم تتعافَ فيه الأسر بعد من آثار جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا.

وبحسب المقال، فإن معدلات تضخم الغذاء وصلت بالفعل إلى مستويات مقلقة مقارنة بفترة ما قبل الجائحة، فيما تتوقع المؤسسات المعنية استمرار الضغوط خلال الأشهر المقبلة؛ ما يعني أن الفئات المحدودة الدخل ستكون الأكثر تضررًا؛ لأن نسبة كبيرة من إنفاقها تذهب أساسًا إلى الاحتياجات اليومية الأساسية؛ مثل الطعام والكهرباء والتدفئة.

وتشير الكاتبة إلى أن المنظمات الخيرية لم تعد تواجه فقط زيادة في أعداد المحتاجين، بل أصبحت تتحمل أيضًا أعباء تشغيلية متزايدة؛ فتكلفة تشغيل المستودعات ونقل المواد الغذائية وحفظها ارتفعت بصورة كبيرة؛ ما يضع هذه المؤسسات تحت ضغط مزدوج، يتمثل في ارتفاع الطلب على خدماتها، مقابل ارتفاع النفقات التشغيلية في الوقت نفسه. وترى المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر الغذائي أن استمرار الأزمة قد يدفع بعض الجمعيات إلى تقليص خدماتها، أو إعادة ترتيب أولوياتها بسبب محدودية الموارد.

ويبرز المقال هشاشة منظومة الأمن الغذائي في بريطانيا واعتمادها الكبير على الاستقرار الدولي وأسعار الطاقة العالمية. فحتى النزاعات البعيدة جغرافيًّا باتت تترك آثارًا مباشرة على الأسواق المحلية، سواء عبر أسعار الوقود، أو تكاليف الشحن أو اضطرابات التجارة الدولية. ولهذا، ترى المجلة أن الحرب الأمريكية-الإيرانية ليست مجرد حدث خارجي بالنسبة للمواطن البريطاني، بل أزمة تحمل تبعات اقتصادية واجتماعية ملموسة داخل البلاد.

كما تشير الكاتبة إلى أن المخاوف لا تتعلق فقط بارتفاع الأسعار، بل أيضًا بإمكانية اتساع الفجوة الاجتماعية بين القادرين على التكيف مع موجات التضخم، والأسر التي تعيش أصلًا على حافة الفقر. فمع تراجع القدرة الشرائية، وارتفاع تكاليف المعيشة، تجد كثير من العائلات نفسها مضطرة إلى تقليص جودة الغذاء، أو الاستغناء عن بعض الاحتياجات الأساسية لتغطية نفقات أخرى.

وتشير المجلة إلى أن التجارب السابقة، سواء خلال جائحة كورونا أو بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، أظهرت كيف يمكن للأزمات الدولية أن تتحول سريعًا إلى أزمات معيشية داخلية. ففي كل مرة ترتفع فيها أسعار الطاقة أو تتعطل سلاسل الإمداد، تكون النتيجة المباشرة زيادة الضغوط على بنوك الطعام والجمعيات الخيرية، وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في الأحياء الفقيرة.

ويرى المقال أن ما يميز الأزمة الحالية هو تزامنها مع إرهاق اقتصادي طويل الأمد تعانيه شرائح واسعة من المجتمع البريطاني؛ فبعد سنوات من التضخم وارتفاع الإيجارات وفواتير الطاقة، أصبحت قدرة كثير من الأسر على امتصاص الصدمات شبه معدومة. ولذلك، فإن أي ارتفاع إضافي في الأسعار قد يدفع مزيدًا من الناس إلى دائرة العوز.

وتحذر المجلة من أن استمرار الوضع كما هو دون اتفاق، واتساع تداعياته الاقتصادية، قد يحوّلان أزمة الغذاء من مشكلة مؤقتة إلى تحدٍّ اجتماعي طويل الأمد. وفيما تواصل المؤسسات الخيرية محاولاتها لتلبية الطلب المتزايد، فإن الحاجة تبدو ملحة، بحسب المقال، إلى سياسات حكومية أكثر فاعلية لحماية الفئات الضعيفة، وتخفيف آثار التضخم، قبل أن تتحول الضغوط المعيشية إلى أزمة اجتماعية أوسع تهدد الاستقرار الداخلي في بريطانيا.

علم

أصوات لا نسمعها.. لكنها تزرع الخوف في عقولنا

01

في مقال نشرته مجلة فرونتيرز بعنوان «الأنابيب المهتزة والأرواح القلقة: كيف يزيد التعرض للأصوات دون السمعية من التوتر والتهيج ويغذّي الإحساس بالظواهر الخارقة»، يرى الكاتب رودني شملتز، أن كثيرًا من المشاعر الغامضة التي يختبرها الناس داخل الأبنية القديمة أو الأماكن التي توصف بأنها "مسكونة" قد لا تكون مرتبطة بعالم ما وراء الطبيعة، بل بأصوات منخفضة التردد لا تستطيع الأذن البشرية التقاطها بوضوح، فيما يظل الجسد متأثرًا بها على نحو مباشر.

مجلة فرونتيرز

ويستعرض المقال نتائج دراسة حديثة حاولت تفسير العلاقة بين ما يعرف بالأصوات دون السمعية وبين الإحساس بالخوف أو التوتر أو الانزعاج غير المبرر داخل بعض البيئات المغلقة. وهذه الأصوات، التي تقع تحت عتبة السمع البشري المعتادة، تنتج غالبًا عن أنظمة التهوية القديمة، والأنابيب المهتزة، والمحركات الثقيلة، وحتى حركة المرور والمعدات الصناعية. ورغم أن الإنسان لا يسمعها بصورة واعية، فإن الباحثين يقولون إن الجسم قد يستجيب لها نفسيًّا وفسيولوجيًّا.

وبحسب المقال، فإن الفكرة ليست جديدة بالكامل؛ إذ إنه كثيرًا ما ارتبطت بعض الأماكن القديمة بروايات عن

الأشباح أو الظواهر الخارقة، فيما أشار باحثون سابقون إلى احتمال وجود عوامل بيئية تؤثر في الإدراك البشري، وتخلق شعورًا بالرهبة أو القلق. غير أن الدراسة الجديدة سعت إلى اختبار هذه الفرضية في ظروف مخبرية أكثر دقة، بعيدًا عن الأجواء الدرامية التي ترافق عادة قصص البيوت المسكونة.

وقد اعتمد فريق البحث على تجربة شملت عشرات المشاركين الذين تعرضوا لمقاطع موسيقية مختلفة، بعضها هادئ، وبعضها يحمل طابعًا مقلقًا، مع إدخال موجات صوتية منخفضة التردد في بعض الحالات من دون إبلاغ المشاركين بوجودها. وكان الهدف معرفة ما إذا كانت هذه الموجات تؤثر في المزاج والاستجابة الجسدية أم لا، حتى عندما لا يكون الشخص مدركًا لوجودها.

وتشير النتائج إلى أن المشاركين الذين تعرضوا للأصوات دون السمعية أظهروا مستويات أعلى من التهيج والانزعاج مقارنة بغيرهم، كما وصفوا الموسيقى بأنها أكثر حزنًا وكآبة. والأهم من ذلك أن الباحثين سجلوا ارتفاعًا في مستوى هرمون الكورتيزول المرتبط بالتوتر والإجهاد النفسي؛ ما رآه الفريق دليلًا على أن الجسم يستجيب بالفعل لهذه الموجات، رغم عدم سماعها بصورة واعية.

وقال الكاتب إن التجربة كشفت جانبًا مهمًّا يتعلق بطريقة عمل الدماغ البشري؛ إذ يمكن للعوامل البيئية الخفية أن تؤثر في المزاج والانطباعات العامة من دون أن يدرك الإنسان مصدر هذا التأثير. وفي مثل هذه الحالات، قد يحاول العقل تفسير الشعور الغامض بالضيق أو الخوف عبر اللجوء إلى تفسيرات ثقافية أو شعبية، خاصة إذا كان المكان معروفًا مسبقًا بسمعته "المرعبة".

وأضاف أن السياق النفسي يلعب دورًا مكملًا في هذه الظاهرة؛ فعندما يدخل شخص إلى مبنى قديم، ويُخبر مسبقًا بأنه شهد حوادث غامضة، أو نشاطًا خارقًا، فإنه يصبح أكثر قابلية لربط أي شعور بالتوتر أو القلق بوجود "قوة خفية". فيما قد يكون السبب الحقيقي مجرد اهتزازات منخفضة التردد ناجمة عن البنية التحتية للمكان.

وتوضح المجلة أن هذه النتائج قد تفسر جانبًا من التجارب التي يصفها الناس في الأقبية أو الأبنية القديمة أو المواقع المهجورة، حيث تنتشر عادة أنظمة التهوية القديمة والأنابيب المعدنية الضخمة والمولدات. وفي مثل هذه البيئات، يمكن للأصوات دون السمعية أن تنتشر بسهولة، وأن تخلق إحساسًا بعدم الارتياح أو التوجس، حتى عندما لا يلاحظها الشخص بشكل مباشر.

ورغم ذلك، فإن الباحثين لا يذهبون إلى حد نفي جميع الروايات المتعلقة بالظواهر الخارقة بصورة قاطعة، بل يشددون على أن الدراسة تقدم تفسيرًا علميًّا لبعض التجارب المرتبطة بالإحساس بالخوف أو "الوجود الغامض"، من دون أن تزعم تفسير كل الادعاءات المتعلقة بالأشباح أو الأحداث غير المفهومة.

ويرى الكاتب أن أهمية الدراسة تتجاوز الجدل المرتبط بالبيوت المسكونة؛ لأنها تفتح الباب أمام فهم أوسع لتأثير الضوضاء المنخفضة التردد في الصحة النفسية والعصبية. فهذه الموجات موجودة في كثير من البيئات الحضرية الحديثة، سواء قرب المصانع، أو وسائل النقل، أو أنظمة الطاقة، وقد يكون لها أثر تراكمي في مستويات التوتر والراحة النفسية لدى الأفراد.

كما تلفت الدراسة الانتباه إلى أن بعض المؤثرات البيئية قد تبقى خارج نطاق الإدراك الواعي، لكنها تستمر في التأثير على الإنسان بطرق غير مباشرة، وهذا ينسجم مع اتجاه متزايد في الأبحاث العصبية والنفسية يركز على العلاقة المعقدة بين البيئة المحيطة والاستجابات الذهنية والعاطفية.

وبحسب المقال، فإن الباحثين يأملون توسيع نطاق الدراسات المستقبلية لمعرفة ما إذا كانت الأصوات دون السمعية ترتبط أيضًا باضطرابات النوم أو الإرهاق المزمن أو القلق الطويل الأمد أم لا، خصوصًا لدى الأشخاص الذين يعيشون أو يعملون في أماكن تكثر فيها مصادر الاهتزازات المنخفضة التردد.

ويشير الكاتب إلى أن ما يصفه الناس أحيانًا بأنه "إحساس بوجود شيء غريب" قد لا يكون دائمًا نتاج الخيال أو الإيحاء، بل استجابة جسدية حقيقية لمؤثرات لا تستطيع الأذن سماعها بوضوح. وفيما تستمر الأساطير المرتبطة بالأماكن المسكونة في جذب الخيال الشعبي، فإن العلوم الحديثة تبدو أكثر ميلًا للبحث عن تفسير فيزيائي ونفسي لهذه الظواهر، حيث قد تكون الأنابيب المهتزة وأجهزة التهوية القديمة كافية أحيانًا لإثارة شعور يشبه حضور الأشباح.

علم

حين تتحول الجينات إلى نغمات: الفن في خدمة الطب

02

يرى الكاتب فينكاتا تشاكرافارتي، في مقال نشرته مجلة ذا ساينتست، بعنوان «جينوم ميوزك: تسلسلات الأمراض النادرة تتحول إلى أغانٍ»، أن التطورات العلمية في مجال علم الوراثة بدأت تتجاوز حدود المختبرات والتقارير الأكاديمية لتدخل إلى فضاءات فنية وثقافية جديدة، عبر مشاريع تحوّل الشيفرات الجينية المرتبطة بالأمراض النادرة إلى مقطوعات موسيقية تهدف إلى رفع الوعي بمعاناة المرضى، وإضفاء بعد إنساني على البيانات العلمية المعقدة.

مجلة ذا ساينتست

ويشرح الكاتب أن الفكرة تقوم على ترجمة تسلسلات الحمض النووي إلى أنماط صوتية وألحان موسيقية، بحيث تصبح الطفرات الوراثية والإشارات الجينية جزءًا من بناء فني يمكن الاستماع إليه. ويشارك في هذه المشاريع علماء جينات وموسيقيون ومتخصصون في التقنيات الرقمية، يعملون معًا على تحويل المعلومات البيولوجية إلى تجربة حسية قادرة على الوصول إلى جمهور أوسع من المتخصصين في العلوم الطبية.

وبحسب المقال، فإن الهدف لا يقتصر على تقديم تجربة موسيقية مختلفة، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة بناء جسر عاطفي بين المرضى والمجتمع. فالأمراض النادرة غالبًا ما تبقى بعيدة عن اهتمام الرأي العام؛ بسبب تعقيدها العلمي، وقلة عدد المصابين بها، فيما تسمح الموسيقى بتحويل هذه الحالات إلى قصص إنسانية يمكن التفاعل معها بسهولة أكبر.

ويشير الكاتب إلى أن عملية تحويل الجينات إلى موسيقى تعتمد على ربط القواعد الوراثية الأساسية بنغمات أو إيقاعات محددة، بحيث تنتج عن كل تسلسل جيني تركيبة لحنية مختلفة. وتخضع هذه العملية لبرمجيات وخوارزميات مصممة لتحويل البيانات البيولوجية إلى أصوات تحمل أنماطًا موسيقية متباينة؛ ما يمنح كل مرض أو طفرة جينية طابعًا فنيًّا خاصًّا.

ويضيف المقال أن العلاقة بين الموسيقى والعلوم الحيوية ليست جديدة بالكامل؛ إذ ظهرت -منذ عقود- محاولات لتحويل الشيفرات الوراثية إلى أصوات بهدف دراسة الأنماط المتكررة داخل الحمض النووي. غير أن المشاريع الحالية تختلف في طبيعتها؛ لأنها لا تركز فقط على الجانب البحثي، بل تسعى أيضًا إلى توظيف الفن كوسيلة للتوعية العامة، وإبراز الأبعاد الإنسانية والنفسية للأمراض الوراثية.

وتشير المجلة إلى أن التقدم الكبير في تقنيات قراءة الجينوم، خلال السنوات الأخيرة، أسهم في تشخيص عدد متزايد من الأمراض النادرة، بعد أن ظلت كثير من الحالات غامضة لسنوات طويلة. ومع ذلك، لايزال المرضى وعائلاتهم يواجهون تحديات كبيرة تتعلق بارتفاع تكاليف العلاج، وضعف التمويل المخصص للأبحاث، وقلة المعرفة المجتمعية بهذه الأمراض؛ الأمر الذي يدفع العلماء إلى البحث عن أدوات جديدة لجذب الانتباه العام إليها.

وفي هذا السياق، يرى الكاتب أن الموسيقى تملك قدرة استثنائية على إثارة التعاطف وتحويل القضايا العلمية المعقدة إلى تجارب قريبة من الناس. فبدلًا من الاكتفاء بالأرقام والإحصاءات، فإن الألحان المستمدة من جينات المرضى تمنح حضورًا رمزيًّا وصوتًا يمكن أن يلامس الجمهور على المستوى العاطفي، وهو ما تعدُّه الجهات المشاركة في المشروع جزءًا مهمًّا من عملية التوعية والدعم النفسي.

ويتابع المقال أن بعض المبادرات أتاحت للمرضى وعائلاتهم المشاركة في صياغة الأعمال الموسيقية، سواء عبر اختيار الطابع العاطفي للمقطوعات، أو الإسهام في كتابة كلمات الأغاني المصاحبة لها. ويهدف ذلك إلى

تحويل التجربة الطبية من حالة معزولة داخل المستشفيات إلى قصة إنسانية أوسع تعكس مشاعر الخوف والأمل والانتظار التي ترافق المصابين بالأمراض النادرة.

كما يناقش الكاتب البعد الفلسفي للمشروع، موضحًا أن كثيرًا من الباحثين يرون تشابهًا بين الموسيقى والحمض النووي، فكلاهما يقوم على التكرار والتنظيم والتسلسل. ومن هنا، تبدو محاولة تحويل الجينات إلى نغمات امتدادًا لفكرة قديمة تربط بين الإيقاع والحياة والطبيعة، لكن بأدوات علمية وتقنية حديثة تسمح بإنتاج أعمال فنية مستندة إلى بيانات حقيقية.

ويشير المقال إلى أن دمج العلوم بالفنون أصبح اتجاهًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، خصوصًا في المجالات المرتبطة بالصحة والتعليم والتواصل المجتمعي. فالفنون، بحسب الكاتب، تساعد على تبسيط المفاهيم العلمية المعقدة، وتفتح المجال أمام الجمهور لفهم القضايا الطبية من زاوية أكثر قربًا وإنسانية، بعيدًا عن اللغة التقنية الصعبة التي تهيمن عادة على الخطاب العلمي.

ويختتم الكاتب بالإشارة إلى أن تحويل الشيفرات الوراثية إلى موسيقى لا يمثل بديلًا عن العلاج أو البحث الطبي، لكنه يعكس تحولًا مهمًّا في طريقة تقديم العلم للمجتمع. فبدلًا من بقاء الجينات مجرد رموز وأرقام داخل المختبرات، فإنها أصبحت تتحول إلى أصوات وألحان تحمل رسائل إنسانية مؤثرة. وفيما يواصل العلماء تطوير تقنيات التشخيص والعلاج، فإن هذه المشاريع الفنية تحاول أن تمنح المرضى مساحة أكبر للحضور والتعبير، وأن تجعل معاناتهم أكثر وضوحًا لدى الرأي العام، عبر لغة عالمية يفهمها الجميع؛ الموسيقى.

TRENDS GLOBAL
ترينـــدز جلـوبـــال